الحدث

بعد ساعات من إعلان مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، استئناف المفاوضات النووية الإيرانية خلال أيام، وأنها قد تُعقد في دولة خليجية، كشف مسؤول إيراني لـ«العربي الجديد» عن أن بلاده اختارت قطر كمكان محتمل لهذه المفاوضات «لأنها بلد صديق». لكن عودة المفاوضات لا تعني أن الاتفاق بات في حكم المنجز، فطهران لا تزال تطالب بضمانات من واشنطن بعدم انتهاك أي اتفاق جديد، وذلك فيما تحاول إسرائيل الضغط لمنع أي تفاهمات لا تخدم مصالحها

المفاوضات النووية

إيران تختار قطر لاستضافة الجولة المقبلة

طهران ـ **صابر غل عنبري**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

تتسارع التطورات حول المفاوضات النووية الإيرانية، فبعد ساعات قليلة من إعلان مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، من طهران السبت، الاتفاق على استئناف المفاوضات النووية المتوقفة منذ مارس/آذار الماضي، وأنها قد تنعقد في دولة خليجية، جاء الإعلان من إيران عن إمكان نقل المفاوضات إلى قطر، مع رمي كرة التوصل إلى اتفاق في حضن الأميركيين. في المقابل، فإن واشنطن لا تزال على موقفها بأن الاتفاق النووي «هو أفضل سبيل لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية»، وذلك فيما كانت تصدر من إسرائيل إشارات عن عدم رضاها على العودة للمفاوضات.

وبعد إعلان بوريل، ليلة السبت، إثر لقاءات أجراها مع مسؤولين إيرانيين في طهران، استئناف المفاوضات بشأن الملف النووي في الأيام المقبلة، وأن الجولة المقبلة منها قد تُعقد في دولة خليجية، كشف مستشار الوفد الإيراني للمفاوضات النووية، محمد مرندي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «إيران اختارت قطر مكاناً للمفاوضات لأنها بلد صديق»، في حال نقل المفاوضات من فيينا. وأوضح أنه «سواء كانت المفاوضات في فيينا أو قطر أو عُمان، فإن سياسة حكومة (إبراهيم) رئيسي هي إقامة أفضل العلاقات مع الجيران، وحالياً نرى نتيجة هذه السياسة». لكن مرندي أشار إلى أن استئناف المفاوضات النووية لا يعني اقتراب التوصل إلى تفاهم لإحياء الاتفاق النووي «لأن الاتفاق أصبح رهن إرادة الأميركيين»، مؤكداً أن إبرام الاتفاق يتوقف على «رفع العقوبات وتقديم ضمانات لإيران بشكل مقبول». ولفت إلى أن «الأميركيين انتهكوا الاتفاق النووي بشكل دائم في عهد (الرئيس الأميركي الأسبق باراك) أوباما وانقضّوا عليه في عهدي (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب و(الرئيس الأميركي الحالي جو) بايدن، وانتهجوا سياسة الضغوط القصوى»، مشدداً على أنه «يجب أن تحصل إيران على ضمانات لكي تتأكد من أن الولايات المتحدة لا يمكنها تكرار سلوكها السابق بسهولة».

وحول ما إذا كان استئناف المفاوضات يعني اتخاذ الولايات المتحدة قراراً بشأن القضايا العالقة، نفى مرندي ذلك، مؤكدا أن «الأميركيين لم يتخذوا بعد قراراً لازماً». وحول طبيعة القضايا الخلافية العالقة التي قال بوريل السبت إنها «سياسية»، أوضح مرندي أن «بوريل يودّ أن يسمي قضايا الضمانات ورفع العقوبات بأنها سياسية، لكنها من وجهة نظرنا قضايا حقوقية وفنية كاملة». وتابع: «إيران لن تسمح بأن أميركا علينا، ولذلك يجب أن تحل مسائل الضمانات والعقوبات». وتابع «نفذنا الاتفاق النووي بالكامل سواء في عهد أوباما عندما انتهكوا الاتفاق ثم نفذناه بالكامل لفترة طويلة في عهد ترامب عندما مزق الاتفاق، وبعد ذلك بدأنا بخفض تعهداتنا بالتدرج»، مؤكدا أن «على الأميركيين إقناع إيران بأنهم سينفذون الاتفاق بالكامل لاحقاً، وهو يهم إيران كثيراً لأنهم في السابق لم ينفذوا التزاماتهم». وأضاف أن «إيران لم تترك طاولة التفاوض على الرغم من استغلال الأميركيين الوكالة الدولية للطاقة الذرية» لإصدار قرار ضد إيران قبل أسبوعين، مشيرا إلى إجراءات نووية إيرانية رداً على القرار الصادر عن مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقال إن «إيران أظهرت جيدا لأميركا أن الممارسات الأميركية الحادة وغير العقلانية ستواجه ردودا جادة». وختم بالقول إن «الأميركيين شاهدوا أن إيران ستتصرف من منطلق القوة وهم يعلمون أن ظروفهم والأوروبيين باتت أكثر صعوبة بسبب الحرب الأوكرانية، لذلك فإن إبرام الاتفاق في مصلحة أميركا». وكان أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني، قد قال مساء السبت في لقاء مع بوريل، إن بلاده ستواصل إجراءاتها النووية «طالما لا يغير الغرب المسار غير القانوني» ضد بلاده. وأكد شمخاني أن تطوير إيران برنامجها النووي «رد قانوني وعقلاني على الأحادية الأميركية والتقاعس الأوروبي». مقابل ذلك، رفض المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي الحديث عن وضع المفاوضات. وأبلغ كيربي صحافيين مساء السبت أنه «لم يتغير شيء بشأن موقفنا، وما زلنا نرى أن الاتفاق النووي هو أفضل سبيل لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية... نريد أن نعيدها للامتثال» للاتفاق النووي.

وحضر ملف التفاوض مع إيران حول برنامجها النووي، خلال عشاء بين الرئيسين الأميركي جو بايدن والفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والمستشار الألماني أولاف شولتز على هامش قمة مجموعة السبع في ألمانيا. وأوضحت الرئاسة الفرنسية أن «القضية ستطرح خلال لقاء رباعي أيضاً، يُعقد صباح الثلاثاء»، في إشارة إلى لقاء مرتقب لقادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. في غضون ذلك، كشفت الإذاعة الإسرائيلية العامة، أمس أن وزير الخارجية الإسرائيلي، يئير لبيد، الذي يفترض أن يستلم في اليومين القريبين منصب رئيس حكومة تصريف الأعمال في إسرائيل، أبلغ بوريل عن خيبة أمله من قرار الاتحاد الأوروبي العودة للمفاوضات مع إيران. وقالت الإذاعة إن لبيد وبوريل تبادلا رسائل نصية بهذا الخصوص. وبحسب المراسلة السياسية للإذاعة غيلي كوهين، فقد جاء في رسالة بوريل لوزير الخارجية الإسرائيلي، قبيل توجهه إلى إيران: «إنني أسافر لإنقاذ الاتفاق النووي». ورد عليه لبيد: «رأيت ذلك، لقد خاب أملي جدا من القرار بالعودة للمفاوضات، الآن هذا خطأ، وبالأساس على خلفية محاولات إيران المس بإسرائيليين في تركيا، فإيران تحاول المماطلة».

وكانت صحيفة «يسرائيل هيوم» قد ذكرت أمس، أن جهاز «الموساد» يواصل معارضته لأي اتفاق نووي مع إيران، خلافاً لاتساع دائرة المؤيدين للاتفاق في قيادة الجيش الإسرائيلي. وقالت الصحيفة إن «الموساد» سيمارس ضغوطاً على لبيد، الذي يفترض أن يتسلم منصبه صباح غد الثلاثاء في حال حل الكنيست حتى ذلك الوقت. وأشارت الصحيفة إلى أن أوساطاً في «الموساد» تخشى من أن يغير لبيد الموقف الإسرائيلي الرسمي المعارض للاتفاق النووي مع إيران بالنظر إلى سياسته المعروفة بعدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة. ولفتت الصحيفة إلى أنه مع تسلم لبيد منصب رئيس حكومة تصريف الأعمال، ستكون أمامه أيام معدودة لبلورة سياسة الحكومة من الملف النووي ومسألة الاتفاق النووي مع إيران، مع عودة المفاوضات حول الاتفاق مجدداً، علماً بأن الحكومة برئاسة نفتالي بينت، تبنت علنا موقفا معارضا لأي اتفاق نووي مع إيران. وأشارت الصحيفة إلى أنه من المتوقع أن يخضع لبيد لضغوط من المؤسسة الأمنية والعسكرية لتغيير الموقف الرسمي للحكومة، فيما سيحاول «الموساد» من جانبه ممارسة ضغوط لاستمرار تبني موقف رسمي وعلني ضد الاتفاق النووي مع إيران. وبحسب الصحيفة، سيكون على لبيد أن يبلور موقف حكومته بهذا الخصوص قبل زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن، المقررة في 13 يوليو/تموز المقبل إلى إسرائيل، إذ يتوقع أن يستمع لبيد إلى مواقف مؤيدة للعودة للاتفاق، خصوصا من قيادة الجيش الإسرائيلي، وعلى رأسهم رئيس الأركان الحالي، الجنرال أفيف كوخافي، وقادة شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» الذين يؤيدون العودة للاتفاق النووي مع إيران، باعتبار أن ذلك يوفر لإسرائيل مهلة زمنية تمكنها من الاستعداد وبناء خيار عسكري حقيقي ضد المشروع النووي الإيراني. وأكدت الصحيفة أنه مقابل الموقف الذي يقوده الجيش للعودة للاتفاق النووي مع إيران، فإن جهات سياسية وأمنية أخرى وعلى رأسها «الموساد» تعتقد أنه لا يجوز، مهنياً ولا معنوياً، تغيير السياسة الرسمية الإسرائيلية الحالية، وأنه ليس بمقدور إسرائيل أن تكون شريكة لاتفاق سيئ، لن يكون موعد سريانه طويل الأمد، وبالتالي لن يكون ممكناً تعديل وسد الثغور القائمة في الاتفاق الأصلي الذي أبرم في نوفمبر 2015.

تهديدات عسكرية

أكد رئيس هيئة الأركان العامة للقوات الإيرانية اللواء محمد باقري (الصورة) أنّ إيران تواجه مختلف أنواع التهديدات ومن ضمنها العسكرية من بعض القوى الكبرى. وقال في كلمة له أمس الأحد في مدينة قم، أنّ بلاده «تعرضت لمختلف أنواع الهجمات والمؤامرات». وأضاف: «في الوقت الذي نواجه التهديدات العسكرية الخشنة من القوى الكبرى والتي لها مستلزماتها الخاصة بها، نواجه تهديدات أخرى أيضاً».

أعلنه بوريل أن المفاوضات ستستأنف خلال أيام (Getty)

مرندي: إيران اختارت قطر مكاناً للمفاوضات لأنها بلد صديق

«الموساد» يواصل معارضته لأي اتفاق نووي مع طهران

مرور الكرام

نظام ملائكي يحكم مجتمعاً من الشياطين

وائل قنديل

من المفترض أنّ حادثة مقتل الطالبة الجامعية المصرية نيرة أشرف تظل قضية جنائية، ذات أبعاد اجتماعية. لكن بما أنها وقعت في مجتمع متصحر سياسياً، فقد أراد لها النظام أن تكون القضية الوطنية الأولى على جدول أعمال المجتمع. آلة إعلامية جبارة تعمل على حادث مصرع الطالبة على يد زميلها، تتداخل فيها كل الأصوات وتشتبك كل الأسلحة، فتصير بسرعة شديدة المعركة الوحيدة التي تحضر فيها كل الأطراف، من شيوخ الفضائيات والبرلمانيين والنسويات والذكوريين، والمتدينين والعلمانيين، كلهم يناضلون من أجل تقديم عرض مبهر على المسرح الوطني، يمكن أن تضع له عنوان: مجتمع من الشياطين وحكومة من الملائكة.

في هذا العرض الكلّ متهم ومدان، من الشعب الدموي، مروراً بالفن الهابط الذي يزود المجتمع المتوحش بدراما شريرة تزيده توحشاً، والشيوخ الرجعيين الذين يصدرون آراء وفتاوى تحرض على استباحة المرأة، والنسويات المتطرفات اللاتي يوجهن الإهانات لرجال الدين، والذكوريين المرضى نفسياً الذين لا يسيطرون على غرائزهم.

النيابة العامة تنتقل من كونها جهة تحقيق عدالة قانونية إلى ما يشبه داراً للفتوى أو مركزاً للدراسات النفسية والاجتماعية، فتعلن في بيان إلى الأمة أن «الفشل أول طريق النجاح. وأن البلاء مفتاح الفرج، وتهيب بالكافة نشر روح الأمل بشتى الوسائل في نفوس شبابنا». الشيخ التلفزيوني يحضر حاملاً «قفة» ممتلئة بالإسفاف في الفتوى والابتذال في توظيف الدين دراسياً في عرض شديد الركاكة أراده المتحكمون في المسرح منصوباً ليلاً ونهاراً. فيتحدث عن ملابس البنت التي تدفع الشاب إلى التحرش والطمع حد القتل، فتلتقط نسويات المجالس الحكومية الهدية ويبدأن قصفاً مضاداً بالمدفعية الثقيلة، وسط تغطية إعلامية هائلة تتفوق على الإعلام الأميركي في تغطية الحرب في أفغانستان، ثم العراق، وأخيراً ينقشع الغبار عن إعلان انسحاب «شيخ القفة» واعتزاله التمثيل، أو الظهور الإعلامي، مع بلاغات تطالب بإحالته إلى المحاكمة. هنا لا فرق بين الشيخ المبروك والممثلة الاستعراضية، وبين السياسي والمهرج، فكلهم يؤدون أدوارهم كما يريد المنتج والمخرج، في دراما متكررة، ومع ذلك يتفاعل معها الجمهور بمنتهى الجدية. وفيما المعركة مستعرة، بكامل العتاد والأفراد، لا تجد الصحافة وقتاً أو رغبة في متابعة أخبار من نوعية خروج 12 من رجال الأعمال المصريين في رحلة لطرق أبواب الكيان الصهيوني، لمد جسور التعاون وتدفئة مناخ الاستثمارات المشتركة. في أزمنة ليست بعيدة كان مثل هذا الخبر يثير شهية الإعلام المكتوب والمرئي للتنافس من أجل الانفراد بالكشف عن أسماء، البعثة التطبيعية. غير أن الظرف اختلف وما عاد لدى أحد الرغبة في السبق، أو الانفراد، أو يمكن القول ربما صار رفض التطبيع والكشف عن المطبعين والتنديد بهم هو الجريمة المهنية، أما وأنه وقع الاختيار على جريمة قتل الطالبة لتكون القضية الأولى، فمن المنطقي ألا ينشغل أحد ببناء المزيد من جسور التطبيع، الرسمي وغير الرسمي. كما أنه لا وقت ولا رغبة لتتبع موضوع مثل اختفاء المطربة آمال ماهر، بعيداً عن نقابة الموسيقيين، رغم أنها، بالمعايير المهنية، قضية تستفز حواس أي صحافي أو إعلامي وتدفعه للتحقيق والاستقصاء، والعودة إلى الجمهور بالخبر اليقين. لكن كيف ذلك والمطلوب هو إدانة المجتمع بكلّ مكوناته وإظهاره وكأنّه مجموعة من الأشرار الذين يحكمهم نظام هو مجموعة من الأخيار الطيبين.

الحدث

الكاظمي بين جدة وطهران لدعم التهدئة والحوار

اتفق رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي على التهدئة في المنطقة، وذلك بعد محادثات له في السعودية بحثت تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة

بغداد، طهران ـ **العربي الجديد**

بعد ساعات من بحثه مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في جدة، تقريب وجهات النظر بين بلدان المنطقة، حط رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في طهران، أمس الأحد، حيث التقى مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، على التهدئة في المنطقة كذلك، وسط مساع عراقية لتقريب وجهات النظر بين طهران والرياض. وبحسب بيان صدر عن المكتب الإعلامي للكاظمي، فإنه بحث في جدة التي وصل إليها ليل أول من أمس السبت، في زيارة رسمية، مع بن سلمان، العلاقات الثنائية بين البلدين والتعاون الاقتصادي، فيما أكد الجانبان «الدور البارز للعراق في تقريب وجهات النظر بالمنطقة». ووفقاً للبيان، فإن الجانبين «بحثا أهمية تطوير العلاقات الثنائية بما يحقق مصالح شعبي البلدين، فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وجهود ترسيخ السلام والتهدئة في المنطقة». وأكد الطرفان بحسب البيان «الدور البارز للعراق في تقريب وجهات النظر في المنطقة، والدفع بجهود التهدئة والحوارات البنّاءة إلى الأمام». بدورها، ذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن بن سلمان والكاظمي عقدا «جلسة مباحثات رسمية، جرى خلالها استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ومجالات التعاون المشترك». وأشارت إلى أن الطرفين تبادلا «وجهات النظر حول عدد من المسائل، بما يسهم في دعم وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة».

بدوره، أكد رئيسي أن زيارة الكاظمي إلى طهران، «تمثل منعطفاً في تطوير العلاقات بين البلدين». وقال في المؤتمر الصحافي نفسه، إن «العلاقة مع العراق ليست علاقة عادية، بل عميقة وضاربة في التاريخ تنبع من الثقافة والاعتقاد، وهناك إرادة بين البلدين لتطوير العلاقات في مختلف المجالات». وأضاف أنه «في سياق سياستنا لتعزيز العمل مع دول الجوار، نرى أن الشعب العراقي والحكومة العراقية هم الأقرب لنا بين دول الجوار». وبين أنه «تم التباحث حول تعزيز العلاقات التجارية والسياسية والاقتصادية واكدنا على أهمية تنفيذها». وأشار رئيسي إلى اتفاقه مع الكاظمي على اتخاذ خطوات جديدة لاستكمال الطريق السككي بين شلمجة (جنوب غرب إيران) ومحافظة البصرة العراقية، فضلاً عن تسهيل التعاون المالي والارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية بين طهران وبغداد.

وجاءت زيارة الكاظمي إلى طهران، بعد ساعات من زيارة له إلى السعودية، حيث التقى في مدينة جدة، ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ضمن جولة تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين طهران والرياض. وبحسب بيان صدر عن المكتب الإعلامي للكاظمي، فإنه بحث في جدة التي وصل إليها ليل أول من أمس السبت، في زيارة رسمية، مع بن سلمان، العلاقات الثنائية بين البلدين والتعاون الاقتصادي، فيما أكد الجانبان «الدور البارز للعراق في تقريب وجهات النظر بالمنطقة». ووفقاً للبيان، فإن الجانبين «بحثا أهمية تطوير العلاقات الثنائية بما يحقق مصالح شعبي البلدين، فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وجهود ترسيخ السلام والتهدئة في المنطقة». وأكد الطرفان بحسب البيان «الدور البارز للعراق في تقريب وجهات النظر في المنطقة، والدفع بجهود التهدئة والحوارات البنّاءة إلى الأمام». بدورها، ذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن بن سلمان والكاظمي عقدا «جلسة مباحثات رسمية، جرى خلالها استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ومجالات التعاون المشترك». وأشارت إلى أن الطرفين تبادلا «وجهات النظر حول عدد من المسائل، بما يسهم في دعم وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة».

خلال استقبال رئيسي للكاظمي أمس (الأناضول)

وكانت مصادر حكومية عراقية قالت لـ«العربي الجديد»، إن زيارة الكاظمي إلى السعودية وإيران تهدف إلى استمرار الحوار بين طهران والرياض بوساطة عراقية، إذ تأتي هذه الزيارة في سياق ترتيب لقاء يجمع مسؤولين كباراً بهدف تحسين العلاقات بين الطرفين. وبيّنت المصادر أن الكاظمي يسعى إلى تهيئة أجواء عقد لقاء جديد على مستوى وزراء خارجية إيران والسعودية في بغداد، وأن من بين أهداف زيارته السعودية وإيران تسريع هذا اللقاء، وتحديد الملفات التي سيجرى التطرق إليها، من دون أن تكشف المصادر ذاتها عن الموقفين السعودي والإيراني من حراك الكاظمي في هذا السياق.

وأضافت المصادر أن زيارة الكاظمي إلى السعودية وإيران تناقش كذلك جدول أعمال قمة الرياض التي ستعقد خلال زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للسعودية منتصف الشهر المقبل وتجمع عددا من القادة العرب، والتأكيد على أن العراق لن يكون مع محور ضد أي محور آخر، إقليمي أو دولي. وأشارت المصادر إلى أن الكاظمي أوصل هذه الرسالة إلى ولي العهد السعودي، قبل أن يؤكدها خلال اجتماعاته مع القيادات الإيرانية. وسيزور بايدن السعودية في 15 و16 يوليو/تموز المقبل. ويتضمن اليوم الثاني من زيارة الرئيس الأميركي مشاركته في قمة مشتركة دعا إليها العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز قادة دول مجلس التعاون الخليجي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي.

وتستضيف العاصمة العراقية بغداد، منذ العام الماضي، مباحثات بين إيران والسعودية، جرت آخرها في إبريل/نيسان الماضي، لإنهاء القطيعة الممتدة منذ عام 2016، والتوصل إلى تفاهمات بشأن الخلافات القائمة بينهما في عدة ملفات. وفي يناير/كانون الثاني 2016، قطعت السعودية علاقاتها مع إيران، إثر اعتداءات تعرضت لها سفارة الرياض في طهران وقنصليتها بمدينة مشهد، احتجاجاً على إعدام المملكة رجل الدين الشيعي نمر النمر.

جولة الكاظمي تهدف إلى استمرار الحوار بين طهران والرياض

تقرير

البادية السورية ساحة استنزاف للنظام

لا تزال البادية السورية تشكل معضلة بالنسبة للنظام السوري الذي تستهدف خلايا تنظيم «داعش» قواته بانتظام في تلك المنطقة

غازي عنتاب ـ **أمين العاصي**

يستمر الصراع مجدداً في البادية السورية بين فلول تنظيم «داعش» وقوات النظام السوري والميليشيات الموالية لإيران التي تستعد، كما يبدو، لبدء حملة تمشيط جديدة للحد من هجمات هذه الفلول التي توجّه ضربات توصف بـ«الموجعة»، على الرغم من القصف الجوي الروسي المتكرر الذي يستهدف التنظيم.

وذكرت شبكات إخبارية محلية، منها «نداء الفرات»، أن تعزيزات عسكرية لـ«حزب الله» اللبناني وصلت، مساء الجمعة الماضي، من ريف حمص الشرقي إلى ريف الرقة الجنوبي الخاضع لسيطرة النظام، مشيرةً إلى أن هذه التعزيزات ضمّت ثلاث شاحنات محملة بالأسلحة والذخيرة المتوسطة والخفيفة، وأتت من مستودعات الحزب في بادية حمص الشرقية إلى بادية الرصافة جنوب الرقة. وأشارت الشبكة إلى أن «الذخيرة والأسلحة سيتم توزيعها على نقاط الميليشيات الإيرانية، بهدف رفع الجاهزية للقيام بعملية تمشيط في المنطقة، إثر تزايد نشاط خلايا لتنظيم داعش ضد مواقع عصابات الأسد في بادية الرقة».

وجاءت التعزيزات عقب أيام من كمين نفّذته خلايا تنظيم «داعش» استهدف حافلة مبيت لقوات النظام بريف الرقة، قتل على إثره 18 عنصراً من هذه القوات، وجُرحت جثثهم داخل الحافلة قبيل انسحاب عناصر التنظيم من الموقع. وكانت هذه العملية دليلاً إضافياً على أن التنظيم هو المتحكم الفعلي في البادية السورية، والقادر على توجيه ضربات في المكان والزمان الذي يحدده من جهتها، قالت وزارة الدفاع الروسية، في بيان لها أول من أمس السبت، إن وحدات من قوات النظام اكتشفت خلايا التنظيم التي نفّذت الهجوم «وبعد ذلك، تم توجيه ضربة عالية الدقة قضت عليهم». وفي السياق، أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، أنّ قوات النظام وميليشيات تابعة لها، منها «لواء القدس»، تواصل حملة التمشيط والبحث عن خلايا التنظيم في منطقة جبل البشري، ضمن بادية الرقة الجنوبية الشرقية المتصلة مع بادية محافظة دير الزور. وأشار إلى أنه رصد 11 عملية لعناصر تنظيم «داعش» في البادية خلال شهر يونيو/حزيران الحالي، وتحديداً منذ الثاني من يونيو وحتى 22 منه، مؤكداً أنه وثّق مقتل 42 من عناصر قوات النظام والميليشيات الموالية لها وإصابة 31 منهم بجروح متفاوتة، جراء هذه العمليات، بالإضافة إلى مقتل مدني وإصابة 14 آخرين بجروح متفاوتة. ولفت المرصد إلى أن الميليشيات الإيرانية اعتقلت نحو 28 مسلحاً محلياً تابعاً لها، لرفضهم المشاركة في حملات التمشيط للبادية السورية من قبل هذه الميليشيات التي تتسلل على ريف دير الزور جنوب نهر الفرات، وجانب من ريف الرقة الجنوبي.

وكانت قوات النظام والميليشيات الإيرانية شنت في إبريل/نيسان الماضي، حملة تمشيط لبادية دير الزور، إلا أنها كسابقاتها لم تنجح في احتواء التنظيم. ومنذ انكفاء «داعش» عن شرقي سورية باتجاه البادية في عام 2018، تعمد خلاياه إلى توجيه ضربات مستمرة لقوات النظام والميليشيات الإيرانية على امتداد البادية السورية، والتي باتت ميداناً كبيراً تتحرك فيه خلايا التنظيم. وعجزت هذه القوات عن القضاء على التنظيم أو الحد من هجماته، على الرغم من عشرات الحملات البرية والقصف الجوي المستمر من الطيران الروسي.

ووفق مصادر محلية في ريف الرقة الجنوبي الغربي، فإن قوات النظام «تتلقى ضربات بشكل مستمر في بادية الرصافة»، مشيرةً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن عناصر هذه القوات «أهداف سهلة للتنظيم، كونهم لا يمتلكون السلاح الذي يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم». وأوضحت المصادر أن خلايا التنظيم «تتحرك بشكل سريع ضمن مجموعات قليلة العدد على دراجات نارية، ما يُفشل الطيران الروسي في استهدافها».

وتعتبر البادية السورية نطاق عمل ونشاط للجانب الروسي، ولم يسبق لطيران التحالف الدولي بقيادة أميركا أن شنّ أي عملية فيها، على الرغم من أنه يتمركز في قاعدة التنف التي تتوسط بوادي سورية والعراق والأردن، وتشكل البادية نحو نصف مساحة سورية، وتتوزع إدارياً على محافظات عدة، هي: دير الزور، الرقة، حلب، حماة، حمص، ريف دمشق، السويداء. وينشط «داعش» في محيط الطرق التي تستخدمها قوات النظام والميليشيات الإيرانية التي تتخذ من مدينة تدمر مركزاً رئيسياً لها في قلب البادية السورية، حيث تتمركز وحدات من ميليشيات عدة منها «فاطميون» و«زينبيون».

وتعد البادية مهمة لجميع الأطراف الفاعلة، كونها تضم العديد من حقول وآبار الغاز، منها حقل الشاعر، وهو أكبر حقل للغاز في البلاد، واستعادته قوات النظام من تنظيم «داعش» في عام 2017. كما تضم البادية حقول فوسفات، وقد وضعت روسيا يدها عليها في عام 2018 عبر اتفاقية مع حكومة النظام. وتعتبر البادية السورية ذات أهمية فائقة للجانب الإيراني كونها تقع في منتصف الممر البري الآتي من إيران مروراً بالعراق وسورية وصولاً إلى لبنان.

في المقابل، تعد البادية هي الملاذ الأخير لتنظيم «داعش» في سورية، منذ أن خسر معقله الأخير في شرقي البلاد مطلع عام 2019 في ريف دير الزور الشرقي. ويتحرك التنظيم عبر البادية بكل يُسر، مستفيداً من التضاريس الصعبة، ومعرفة خلاياه لطبيعتها الجغرافية، كونه يسيطر عليها عملياً منذ عام 2015.

وفي السياق، رأى النقيب المنشق عن قوات النظام، رشيد حوراني، وهو باحث في «المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام»، أن الجانب الروسي «يسمح أحياناً بتمدد تنظيم داعش في البادية السورية لضرب المليشيات الإيرانية». وأشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن التنظيم «يستفيد من خبرته في هذه البادية، التي يقسّمها لقطاعات، ولديه فيها شبكة متعاونين يوظفها ضد أعدائه».

تعزيزات عسكرية لـ«حزب الله» إلى ريف الرقة الجنوبي

عناصر قوات النظام أهداف سهلة للتنظيم «داعش» في البادية (فرانس برس)

الحدث

اتحاد الشغل يدرس تطوير مبادرته... و«النهضة» تحمّل السلطة مسؤولية سلامة الجبالي

قضاة تونس يتمسكون بإضرابهم

تواصل السلطات التونسية محاولاتها، عبر وزارة العدل، الضغط على القضاة لوقف إضرابهم، عبر الاقتطاع من رواتبهم. غير أن هذا الأمر لم يرهبهم، بل أنهم هددوا بمواصلة إضرابهم، حتى لو امتد لسنة. فيما كانت الهيئة الإدارية لاتحاد الشغل تعقد اجتماعاً لدراسة الوثيقة الأولية لمبادرتها بخصوص الدستور

تونس ـ **آدم يوسف، بسمة بركات**

لا يزال قضاة تونس يتمسكون بمواصلة إضرابهم، الذي دخل أسبوعه الرابع على التوالي، من دون أن يأبهوا بإعلان وزارة العدل الاقتطاع من رواتب القضاة المضربين، فيما بدأت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعاً، لدراسة وثيقتها الأولية لمبادرتها بخصوص الدستور والقانون الانتخابي، وكذلك الوضع العام في البلاد.

وأعلنت وزارة العدل التونسية، في بيان أمس الأحد، أنه «إثر الدعوة المتعلقة بمواصلة الإضراب وتعطيل العمل بالمحاكم للأسبوع الرابع على التوالي، وتداعياته على حقوق الدفاع ومصالح المتقاضين، خصوصاً الموقوفين منهم، فإن وزارة العدل تؤكد مواصلة تنفيذ إجراءات الاقتطاع من الأجر، عملاً بقاعدة العمل المنجز، وذلك بالنسبة لمرتب يوليو/تموز 2022». ودعت الوزارة إلى «ضرورة تطبيق القوانين الجاري العمل بها، بما في ذلك تفعيل أحكام المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فبراير/شباط 2022، وخاصة الفصل 9 منه وما يترتب عنه من إجراءات تأديبية»، داعية «القضاة إلى تحمّل مسؤولياتهم والتمسك بحقهم في العمل وضمان السير العادي لنسق انعقاد الجلسات والبت في القضايا».

وعلمت «العربي الجديد» أن قوة من البشمركة وصلت إلى بلدة قادر كرم، حيث يقع الحقل الذي يقدر احتياطي الغاز فيه بأكثر من 8 تريليونات قدم مكعبة، وهو من بين أكبر حقول الغاز في العراق. وقال مسؤول أمني في قوات البشمركة، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن القوة ترافقها وحدات من جهاز مكافحة الإرهاب، وتهدف بالدرجة الأولى لتأمين المنطقة. وأضاف أن «الصواريخ تنطلق من الأساس من أماكن تقع في مناطق تحت سيطرة فصائل مسلحة أبرزها عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، وفصيل محلي تم تشكيله من أبناء منطقة طوزخورماتو (جنوب السليمانية)، وهذه الأماكن تقع على مسافة أقل من 25 كيلومتراً من الحقل». وندد الرئيس العراقي برهم صالح بالهجمات، واصفاً إياها بـ«المحاولات الإجرامية»، في دلالة على استهداف كون الهجمات ذات طابع إرهابي. واعتبر في تغريدة على «تويتر» أول من أمس، أن هذه الهجمات «تستهدف استقرار البلد وضرب الاقتصاد الوطني». أما نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، قوباد الطالباني، فأشار إلى أن التحقيقات في الهجمات متواصلة، لكنها لم تسفر عن أي نتائج إلى الآن، معتبراً في تصريحات له أن هذه الهجمات «قد تلحق ضرراً معنوياً بإقليم كردستان وتبعث على القلق، لكن عزيمة شعب كردستان والشركات العاملة في الإقليم، أكبر من أن تنهار بصاروخين».

وبشأن القصف، قال سياسي بارز في مدينة أربيل، لـ«العربي الجديد»، إن «المعلومات المؤكدة هي وقوف الفصائل المسلحة وراء القصف وليس تنظيم داعش»، مضيفاً «الفصائل التي تسيطر على منطقة طوزخورماتو هي ذاتها المسؤولة عن الهجوم أو على الأقل متواطئة في تنفيذه». وأضاف: «الصواريخ التي استهدفت أربيل في مرات سابقة هي من النوعية نفسها التي استهدفت الحقل الغازي»، موضحاً أن «الشركة الإماراتية العاملة في الحقل تعمل معها شركات ثانوية أخرى، ولا يوجد قرار بالانسحاب من الحقل أو إيقاف أعمال التطوير والاستكشاف فيه».

واعتبر أن «استهداف تطوير قطاع الغاز قد تكون له أبعاد إقليمية مرتبطة بالخلاف مع بغداد حول آلية إدارة ملف الطاقة، ولا يمكن استبعاد مسألة انزعاج إيران من وجود منافس لها في المستقبل في السوق التركية أو حتى الأوروبية». وختم بالقول إن «رسائل الكاتيوشا من الفصائل المسلحة باتت تفرض نفسها على مجمل الملفات الداخلية العراقية».

تعمل قوة من البشمركة على تأمين الحقل (فينسينزو بينتو/فرانس برس)

تقرير

استهداف حقل كورمور شمالي العراق: الفصائل الحليفة لإيران متهمة

تتواصل الهجمات على حقل كورمور للغاز في محافظة السليمانية بإقليم كردستان في شمال العراق، وسط توجيه جهات عدة أصابع الاتهام إلى الفصائل المسلحة الموالية لإيران والموجودة في مناطق قريبة من الحقل

بغداد ـ **محمد علي، زيد سالم**

تتجه أصابع الاتهام إلى فصائل عراقية مسلحة مدعومة من إيران بالوقوف وراء الهجمات الصاروخية الأخيرة والمتكررة على حقل «كورمور» الغازي الواقع في ضواحي محافظة السليمانية ضمن إقليم كردستان العراق شمالي البلاد، وهو ما يشكل فصلاً خطيراً في تدخلات هذه الفصائل بملفات حساسة، تتعلق هذه المرة بالطاقة في إقليم كردستان. ويتحدث مسؤولون في الإقليم لـ«العربي الجديد»، عن أن هدف الهجمات هو الضغط وإفشال خطط أربيل في تطوير قطاع النفط والغاز في محافظات الإقليم الثلاثة (أربيل، السليمانية، دهوك)، إذ تعرّض الحقل الذي تستثمر فيه شركة «دانة غاز» الإماراتية، لأضرار مادية جراء ثلاث هجمات بواسطة 6 صواريخ كاتيوشا، بين الأربعاء الماضي وأول من أمس السبت.

وعلمت «العربي الجديد» أن قوة من البشمركة وصلت إلى بلدة قادر كرم، حيث يقع الحقل الذي يقدر احتياطي الغاز فيه بأكثر من 8 تريليونات قدم مكعبة، وهو من بين أكبر حقول الغاز في العراق. وقال مسؤول أمني في قوات البشمركة، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن القوة ترافقها وحدات من جهاز مكافحة الإرهاب، وتهدف بالدرجة الأولى لتأمين المنطقة. وأضاف أن «الصواريخ تنطلق من الأساس من أماكن تقع في مناطق تحت سيطرة فصائل مسلحة أبرزها عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، وفصيل محلي تم تشكيله من أبناء منطقة طوزخورماتو (جنوب السليمانية)، وهذه الأماكن تقع على مسافة أقل من 25 كيلومتراً من الحقل». وندد الرئيس العراقي برهم صالح بالهجمات، واصفاً إياها بـ«المحاولات الإجرامية»، في دلالة على استهداف كون الهجمات ذات طابع إرهابي. واعتبر في تغريدة على «تويتر» أول من أمس، أن هذه الهجمات «تستهدف استقرار البلد وضرب الاقتصاد الوطني». أما نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، قوباد الطالباني، فأشار إلى أن التحقيقات في الهجمات متواصلة، لكنها لم تسفر عن أي نتائج إلى الآن، معتبراً في تصريحات له أن هذه الهجمات «قد تلحق ضرراً معنوياً بإقليم كردستان وتبعث على القلق، لكن عزيمة شعب كردستان والشركات العاملة في الإقليم، أكبر من أن تنهار بصاروخين».

وبشأن القصف، قال سياسي بارز في مدينة أربيل، لـ«العربي الجديد»، إن «المعلومات المؤكدة هي وقوف الفصائل المسلحة وراء القصف وليس تنظيم داعش»، مضيفاً «الفصائل التي تسيطر على منطقة طوزخورماتو هي ذاتها المسؤولة عن الهجوم أو على الأقل متواطئة في تنفيذه». وأضاف: «الصواريخ التي استهدفت أربيل في مرات سابقة هي من النوعية نفسها التي استهدفت الحقل الغازي»، موضحاً أن «الشركة الإماراتية العاملة في الحقل تعمل معها شركات ثانوية أخرى، ولا يوجد قرار بالانسحاب من الحقل أو إيقاف أعمال التطوير والاستكشاف فيه».

واعتبر أن «استهداف تطوير قطاع الغاز قد تكون له أبعاد إقليمية مرتبطة بالخلاف مع بغداد حول آلية إدارة ملف الطاقة، ولا يمكن استبعاد مسألة انزعاج إيران من وجود منافس لها في المستقبل في السوق التركية أو حتى الأوروبية». وختم بالقول إن «رسائل الكاتيوشا من الفصائل المسلحة باتت تفرض نفسها على مجمل الملفات الداخلية العراقية».

من جهته، قال المستشار السابق في رئاسة حكومة إقليم كردستان، كفاح محمود، لـ«العربي الجديد»، إن «الفصائل المسلحة هي المتهمة، ولا يوجد غيرها، لا سيما وأن الصواريخ انطلقت من مناطق قريبة من منطقة الحادث». ولفت إلى أن «المناطق المحاذية لإقليم كردستان تسيطر عليها جماعات مسلحة من الموالين لإيران، والوية من الحشد الشعبي، وهي تعمل على الدخول في الصراع على ملف الطاقة، خصوصاً أن إقليم كردستان شرع بإنتاج الغاز عبر شركات طموحة، وبتأسيس شركات أخرى تتغذى على الخزان الغازي الهائل في الإقليم، ومن المفترض أن يُساهم هذا الإنتاج بسد الحاجة العراقية من الغاز، وهو ما يزعج الإيرانيين بكل تأكيد».

في المقابل، ادعى المتحدث باسم «كتائب حزب الله»، جعفر الحسيني، عبر صفحته على «تويتر»، أن «مجموعات مارقة تسكن في طوزخورماتو، وعلى ارتباط بالمخابرات التركية، هي من تقوم بقصف حقول كردستان». في هذا الوقت، نفت وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان أي احتمال لانسحاب شركة «دانة غاز» الإماراتية العاملة في الحقل، مشيرة إلى أنها «ليست المرة الأولى التي يتعرّض فيها الحقل للهجوم، من دون أن يتوقّف إنتاج الغاز بأي شكل من الأشكال». وتستثمر «دانة غاز» منذ عدة سنوات في حقل «كورمور»، وفقاً لاتفاق مع حكومة كردستان يشمل تطوير البنى التحتية للحقل ورفع طاقته الإنتاجية ليكون قادراً على تغذية جميع محطات الطاقة في الإقليم. لكن مع بداية الحرب الروسية على أوكرانيا برز الحقل كأحد الخيارات التركية لاستيراد الغاز من العراق كبديل عن الغاز الروسي، خصوصاً مع وجود إمكانية مد شبكات أنابيب إلى داخل تركيا في غضون أقل من عام.

ومطلع فبراير/ شباط الماضي، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن العراق قد يزوّد بلاده بالغاز الطبيعي، مؤكداً أن تركيا لا تواجه نقصاً في مخزون الغاز. وأوضح أنه ناقش مع رئيس إقليم كردستان نيجرفان البارزاني إمكانية تزويد تركيا بالغاز الطبيعي. وجاءت هذه التصريحات بعد تراجع حجم إمدادات تركيا من الغاز الإيراني. وتعليقاً على هذه التطورات، اعتبر عضو حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (الحاكم في مدينة السليمانية)، صالح فقي، أن «العدائية التي تظهر في تصريحات بعض الأحزاب العراقية، وحتى المسؤولين، تخلف عادة صواريخ على الإقليم، وبالتالي، فإن ما يحصل في السليمانية هو نتيجة ما تضمره الإرادة المتطرفة في بغداد». وأضاف في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «ملف الطاقة واستهدافها من قبل الجماعات المسلحة يقع على عاتق حكومة الإقليم، وهي مسؤولة عن التواصل مع الحكومة الاتحادية لوضع حد لاستهداف أمن كردستان والمنشآت الاقتصادية». وأوضح أن «جهاز مكافحة الإرهاب في السليمانية أرسل قوات إضافة إلى مناطق الحقول النفطية والغازية، في حين تواصلت الحكومة المحلية في السليمانية مع الشركة الإماراتية، وقالت الأخيرة إنها لن تغادر مساحة عملها».

أما الباحث في الشأن السياسي العراقي، شاهو القرة داغي، فقال في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «كان من المتوقع حصول هجمات صاروخية تستهدف حقل كورمور في ظل الضغوط التي يتعرض لها إقليم كردستان، خصوصاً في مجال الطاقة ومحاولات عرقلة تطوير هذا القطاع المهم فيه». وأضاف «هذا فضلاً عن قرب الحقل من نقاط عسكرية لفصائل الحشد الشعبي، وقدرتها على استهدافه بسهولة عن طريق استغلال مناطق الفراغ الأمني بين البشمركة والجيش العراقي». وتابع «المتحدث نفسه أن «طبيعة الهجمات تكشف الجهات التي قد تكون متورطة فيها، وهي الفصائل المسلحة التي تقوم بتنفيذ هجمات تخريبية لتحقيق مصالح ذاتية أو خارجية، كما رأينا في استهدافات الحوثيين لمنشآت النفط في السعودية لتحقيق المصالح الإيرانية». واعتبر أنه «من المعروف أن هذه الفصائل لا يمكن أن تتحرك وتقوم بهكذا عمليات بصورة ذاتية، لأن استهداف حقل كورمور الاستراتيجي يُشكل ضربة قاسية للإقليم الذي كان يطمح لتعزيز ثقله وموقعه محلياً وإقليمياً ودولياً عن طريق تطوير هذا الحقل».

تعرّض الحقل لأضرار جراء 3 هجمات بـ6 صواريخ كاتيوشا

الصواريخ تنطلق من أماكن تقع تحت سيطرة فصائل مسلحة

المسعودي: مواصلة الاقتطاع من الرواتب لن ترهب القضاة

ادخل حمادي الجبالي إلى المستشفى بعد تدهور حالته الصحية

وزارة العدل للقضاة، فيما أدى تدهور الوضع الصحي لرئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي، الذي دخل في إضراب عن الطعام إثر إيقافه الخميس الماضي للمرة الثانية خلال شهرين، إلى إدخاله مستشفى الحبيب ثامر في العاصمة تونس. وأكد المحامي سمير ديلو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، مساء أمس الأول السبت، تدهور الوضع الصحي للجبالي ونقله بشكل عاجل إلى قسم الإنعاش بمستشفى الحبيب ثامر في العاصمة. وبين ديلو أن ما ورد حول استدعاء الجبالي بشكل قانوني «غير صحيح»، مشيراً إلى أنه قد «تم اقتياده لمقر الفرقة الأمنية ببوشوشة، بعد إنزاله من سيارته رفقة زوجته وابنته بالطريق السياحية في مدينة سوسة، وتم احتجاز هاتف زوجته لمنعها من الإبلاغ عن عملية الاحتجاز».

من جهتها، حمّلت حركة النهضة، في بيان مساء السبت الماضي، السلطات المسؤولية الكاملة عن سلامة الجبالي. وقالت «النهضة» في بيان: «نعبر عن كامل تضامننا مع المناضل ورئيس أول حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية في تاريخ تونس، المهندس حمادي الجبالي، الذي يواجه بصبر المناضلين وثباتهم الأساليب القمعية البالية التي تعامله بها سلطات الانقلاب الظالم». وأضافت: «تحمّل الرئيس قيس سعيّد ووزير داخليته (توفيق شرف الدين) المسؤولية الكاملة عن كل ضرر قد يصيب المناضل حمادي الجبالي».

ودخل الجبالي في إضراب عن الطعام إثر إيقافه الخميس الماضي للمرة الثانية خلال شهرين (المرة السابقة في مايو/ أيار 2022). وأفاد محامو الجبالي، في بيان، بأنه تم اقتياده من قبل فرقة مكافحة الإرهاب للتحقيق معه في مقر الأمن ببوشوشة في العاصمة. وشغل حمادي الجبالي رئاسة الحكومة التونسية خلال الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2011 وحتى فبراير/شباط 2013، كما ترشح للانتخابات الرئاسية عام 2019، وشغل سابقاً منصب نائب رئيس حركة النهضة، باعتباره كان من أبرز قياديي المؤسسين، قبل أن يختار الاستقالة منها.

من جهة ثانية، بدأت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل، أمس الأحد، أعمال اجتماعها في منطقة الحمامات، لمدة يومين، لدراسة الوثيقة الأولية لمبادرة الاتحاد بخصوص الدستور والقانون الانتخابي، بالإضافة إلى الوضع العام في البلاد. واجتماع الهيئة هو الرابع منذ 23 مايو الماضي لبحث الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وبرنامج الاتحاد الإصلاحي وتنقيح الدستور والقانون الانتخابي.

وقال الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطبوبي، خلال افتتاح الاجتماع أمس «من الضروري تقييم الواقع من أجل حسن التعامل مع المحطات المقبلة»، مضيفاً أنه على الرغم من محاولات الهجوم على الاتحاد وعلى العمل النقابي، خصوصاً على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الإضراب كان ناجحاً. من جهته، أكد الأمين العام المساعد للاتحاد سامي الطاهري، أن مبادرة الاتحاد غير مرتبطة بموعد الاستحقاق في 25 يوليو المقبل، ولا بتاريخ الحوار الوطني حول الجمهورية الجديدة، موضحاً أن مبادرة الاتحاد بدأت منذ 6 أشهر وسيتم مناقشتها لإبداء الرأي وإثرائها. وأشار إلى أن «الاتحاد كان أنطلق بالعمل على بدائل لدستور 2014 وتنقيح القانون الانتخابي منذ أشهر، وقبل الإعلان عن مشروع رئاسة الجمهورية»، موضحاً أن الاتحاد يناقش حالياً الوثيقة الأولية التي كان تقدم بها في 23 يونيو الماضي. وأشار إلى أن «الوثيقة تضم مقترحات ورؤية كاملة للحلول الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمة الدقيقة التي تمر بها البلاد».

يواصل قضاة تونسيون إضرابهم عن العمل (ياسين قاداي/الأناضول)

التعذيب ما زال موجوداً

أعلن رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب في تونس، فتحي الجراي، خلال مشاركته في مسيرة في تونس العاصمة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أمس الأحد، أنه «على الرغم من توفر كل الضمانات القانونية لحماية السجناء والموقوفين، ومصادقة تونس على جلّ الاتفاقيات المتعلقة بمناهضة التعذيب، فإن هذه الآفة ما زالت موجودة كممارسة تبعث على القلق، وإن سجلت تراجعاً نسبياً خلال السنوات العشر الماضية».

متابعة

تستمر التظاهرات منذ انقلاب أكتوبر (محمود حجاج/الأناضول)

السودان: حشد لمليونية بموازاة مباحثات مع العسكر

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تواصل لجان المقاومة السودانية وأحزاب وتيارات سياسية الترتيب لتظاهرات شعبية واسعة يوم الخميس المقبل بهدف إسقاط نظام العسكر. وأطلقت العشرات من لجان المقاومة والأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية بيانات دعت السودانيين للمشاركة في مليونية الخميس تحت اسم «مليونية 30 يونيو» لإنهاء الانقلاب وإعادة المسار الديمقراطي. ومنذ انقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي لم تتوقف فعاليات مقاومة الانقلاب التي تنوعت ما بين المواكب السلمية والعصيان المدني والإضراب عن العمل والوقفات الاحتجاجية، فيما لقي ما لا يقل عن 102 شخص مصرعهم أثناء الاحتجاجات الشعبية وأصيب أكثر من 5 آلاف.

وقال حزب المؤتمر السوداني، في بيان له أمس الأحد، إن الهدف من مليونية 30 يونيو هو إسقاط الانقلاب واستعادة مسار التحول المدني الديمقراطي، وتشكيل حكومة مدنية كاملة وإبعاد المؤسسة العسكرية نهائياً من الحياة السياسية. وأعرب عن أمله أن يكون 30 يونيو علامة فارقة في درب النضال السلمي والعزل السياسي والاجتماعي للانقلابيين وبداية الوحدة الحقيقية وإكمال شرط إسقاط الانقلاب. وضمن الاستعداد لمليونية الخميس، نظّم خريجو جامعة الخرطوم، كبرى الجامعات السودانية، وقفة احتجاجية أمس في شارع الجامعة حمل المشاركون فيها لافتات تدعو لتنحي العسكر عن السلطة وتسليمها للمدنيين.

في غضون ذلك، علمت «العربي الجديد» من مصادر مطلعة أن التواصل المباشر مستمر بين المكون العسكري وتحالف «قوى الحرية والتغيير» المناهض للانقلاب. وأكدت المصادر أن توافقاً قد تم في المراحل السابقة بشأن إنهاء الأزمة السياسية، وأن المكون العسكري قدّم تنازلات في جانب إنهاء إجراءات الانقلاب العسكري، لكنه اشترط أن يتم ذلك وفق توافق أشمل عبر الآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة التنمية الحكومية، وهي المنبر الذي يرفض تحالف «الحرية والتغيير» المشاركة فيه. وأشارت المصادر إلى أن التحالف أبدى مرونة في الالتحاق بمنبر الآلية شرط إبعاد أحزاب وتحالفات موالية للنظام السابق وأخرى قريبة من المكون العسكري.

مقابل ذلك، كان نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو (المعروف بحميدتي) يتهم جهات لم يسمها بالعبث بالأمن في الخرطوم، قائلاً إنها الجهات نفسها التي تخرّب الأمن في إقليم دارفور. جاء ذلك أثناء مشاركته في فعالية بولاية غرب دارفور بمناسبة صلح قبلي في الولاية. وقال حميدتي إن «ما يحدث في دارفور من تخريب متعمد ليس بعيداً عما يحدث في الخرطوم، وإن كثيراً مما يجري هنا تديره نفس الغرف التي تعبث بالمشهد هناك، والتي تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية الضيقة». وأضاف أن «تفشي خطاب الكراهية والعنصرية، والتحريض على قتل النفس والقتل وغيرها من مظاهر الفوضى، تقف خلفها جهات تهدف لتقويض السلام الذي تحقق، وإعادة دارفور إلى مربع الحرب، وتفكيك نسيجها الاجتماعي»، متعهداً «بوقف الفوضى والتخريب المتعمد، ووضع حد للصراعات العبثية بين المكونات القبلية، من خلال فرض هيبة الدولة، وعقد المصالحات لتحقيق الاستقرار».

شرق غرب

المنفي: إذا فشل لقاء صالح والمشري سنستخدم سلطتنا

قال رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي (الصورة)، إن الاجتماع المرتقب بين رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، في 28 و29 يونيو/حزيران الحالي في جنيف، من أجل إكمال الاتفاق على باقي مواد القاعدة الدستورية للانتخابات، سيكون «الفيصل». وأشار خلال لقائه مجموعة من المشايخ، مساء أول من أمس السبت، إلى أن أمر القاعدة الدستورية سيؤول للمجلس الرئاسي «عبر استخدام سلطتنا الدستورية» إذا فشل الاجتماع.

(العربي الجديد)

نحو 15 ألف ضحية تعذيب في سورية

قالت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، أمس الأحد، إن 14685 شخصاً، من بينهم 181 طفلاً و94 سيدة، قتلوا بسبب التعذيب في سورية منذ مارس/آذار عام 2011 وحتى يونيو/حزيران 2022، وغالبيتهم على يد النظام. وأكدت الشبكة في تقرير أن النظام مسؤول عن مقتل 14464 سورياً، وتنظيم «داعش» عن 32، و«هيئة تحرير الشام» عن 31. كما أن 83 شخصاً قتلوا بسبب التعذيب على يد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، في حين قتل 50 شخصاً تعذيباً على يد فصائل المعارضة.

(العربي الجديد)

اجتماع في البحرين لدول قمة النقب

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة، أمس الأحد، أن البحرين تستضف، اليوم الاثنين، اجتماعاً لوفود من مجموعة الدول التي شارك وزراء خارجيتها في قمة النقب قبل ثلاثة أشهر، وتمخضت عن تأسيس ما سمي بـ«منتدى النقب». وأوضحت الإذاعة أن ممثلين عن كل من البحرين والإمارات ومصر والمغرب، وإسرائيل وأميركا سيشاركون اليوم في البحرين في لقاء عمل، يهدف لبلورة قواعد عمل لتعزيز التعاون في مجالات المياه والطاقة والتعليم والاقتصاد والأمن الإقليمي.

(العربي الجديد)

عباس يلتقي العاهل الأردني في عمّان

زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الأحد عمّان، بناء على دعوة من العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني (الصورة)، قبيل زيارة مقررة للرئيس الأميركي جو بايدن إلى المنطقة منتصف الشهر المقبل. وأكد العاهل الأردني خلال لقائه عباس أن «الأردن يعمل على أن تتصدر القضية الفلسطينية جدول أعمال زيارة بايدن للمنطقة». من جانبه، ثمّن عباس «مواقف الأردن في دعم حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته».

(العربي الجديد)

اعتقال 20 فلسطينياً بالضفة الغربية

اعتقل جيش الاحتلال الإسرائيلي، مساء أول من أمس السبت وأمس الأحد، 20 فلسطينياً في الضفة الغربية المحتلة، بينهم 3 من أقارب الشهيد علي حرب، الذي قتله مستوطنون طعناً الثلاثاء الماضي، بحسب ما ذكر نادي الأسير الفلسطيني أمس. في الأثناء، أصيب 3 فلسطينيين برصاص الاحتلال، صباح أمس، خلال مداهمات بمدينة طولكرم شمال الضفة.

(الأناضول)

صعّدت مجموعة السبع الضغط الدولي على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لوقف حربه على أوكرانيا، بمزيد من العقوبات، فيما كانت القوات الروسية تستهدف كييف، بعد ساعات من سيطرتها الكاملة على مدينة سيفيرودونيتسك الاستراتيجية شرقي أوكرانيا

رسائل صاروخية روسية

استهداف كييف... ومجموعة السبع ترد بمزيد من العقوبات

بعد ساعات من سيطرتها بشكل كامل على مدينة سيفيرودونيتسك الاستراتيجية في شرق أوكرانيا، وجهت روسيا رسالة صاروخية إلى قادة مجموعة الدول السبع، المجتمعين في ألمانيا، عبر استهدافها بالصواريخ العاصمة الأوكرانية كييف، وذلك للمرة الأولى منذ 5 يونيو/حزيران الحالي. على الجهة المقابلة، حاول قادة مجموعة السبع إظهار وحدتهم في مواجهة الغزو الروسي، وهو ما أشار إليه الرئيس الأميركي جو بايدن بتأكيده أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان يأمل في أن «ينقسم حلف شمال الأطلسي ومجموعة السبع بطريقة ما، لكنّنا لم نفعل ولن نفعل ذلك».

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس الأحد، أن وزير الدفاع سيرغي شويغو تفقد وحدات من القوات الروسية تشارك في الحرب في أوكرانيا. وقالت: «استمع الجنرال سيرغي شويغو في مراكز القيادة للوحدات الروسية إلى تقارير من القادة حول الوضع الحالي وإجراءات القوات المسلحة الروسية في مناطق العمليات الرئيسية في أوكرانيا». ولم يتضح موعد الزيارة أو ما إذا كان شويغو قد زار أوكرانيا نفسها. وأشارت الوزارة إلى أن «شويغو أولى اهتماماً خاصاً لتنظيم الدعم الشامل للأعمال القتالية، إضافة إلى تهيئة جميع الظروف المعيشية اللازمة للعسكريين الروس في نقاط الانتشار المؤقتة».

واستهدفت ضربات روسية، أمس الأحد، العاصمة الأوكرانية التي لم تتعرض للقصف الروسي منذ نحو ثلاثة أسابيع، وذلك قبيل ساعات من انعقاد قمة مجموعة السبع وقمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). واعتبر الرئيس الأميركي جو بايدن، في ألمانيا، أن الضربات الروسية الأخيرة على كييف «تأتي في وقت قريب من مصنع للأسلحة الذي يؤكد فرضية سقوط» صاروخ دفاعي أوكراني.

في غضون ذلك، تسعى القوات الروسية إلى ابتلاع آخر معقل أوكراني متبق في منطقة لوغانسك الشرقية، لكسب مزيد من زخمها بعد أن سيطرت بالكامل، أمس الأول، على مدينة سيفيرودونيتسك والمصنع الكيميائي الذي يتحصن فيه مئات من الجنود والمدنيين الأوكرانيين. وقال الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف، مساء أمس الأول السبت، إن القوات الروسية والقوات الانفصالية المدعومة من موسكو تسيطر الآن على سيفيرودونيتسك والقرى المحيطة بها. وأضاف أنه تم إحباط محاولة القوات الأوكرانية تحويل مصنع «أزوت إلى مركز مستعمل للمقاومة».

ومع سقوط سيفيرودونيتسك بيد القوات الروسية، انتقلت المعركة إلى مدينة ليسيتشانسك على الجهة المقابلة من النهر غربي سيفيرودونيتسك. وكانت غارات جوية روسية منذ 5 يونيو/حزيران الحالي. وقال قائد الشرطة الأوكرانية إيهور كليمينكو إن خمسة أشخاص على الأقل أصيبوا في القصف. وقال حاكم منطقة كييف أوليكسي كوليبا، على «تيليغرام»: «أسقط الدفاع المضاد للطائرات صاروخاً قرب». وأكد النائب الأوكراني أوليكسي غونشارينكو أن الروس أطلقوا 14 صاروخاً على كييف ومنطقتها.

في المقابل، دافعت موسكو عن نفسها، نافية أن تكون استهدفت منطقة سكنية في كييف. وقالت وزارة الدفاع الروسية، في بيان، إن «الهدف كان مصنع أرتيوم للأسلحة بوصفه بنية تحتية عسكرية»، لافتة إلى استهداف الموقع نفسه في إبريل/ نيسان الماضي. وأكدت وزارة الدفاع أن القول إن «القوات الروسية هاجمت أهدافاً مدنية في كييف هو معلومة كاذبة»، مشيرة إلى أن الصاروخ الروسي «أصاب تحديداً مصنع ارتيوم». ولفتت إلى أن الأضرار التي لحقت بمبنى سكني مجاور سببها صاروخ أوكراني مضاد للطائرات. وقالت «لم تسجل أضرار فقط في الجهة العليا بل أيضاً في الجهة السفلى، الأمر الذي يؤكد فرضية سقوط» صاروخ دفاعي أوكراني.

في غضون ذلك، تسعى القوات الروسية إلى ابتلاع آخر معقل أوكراني متبق في منطقة لوغانسك الشرقية، لكسب مزيد من زخمها بعد أن سيطرت بالكامل، أمس الأول، على مدينة سيفيرودونيتسك والمصنع الكيميائي الذي يتحصن فيه مئات من الجنود والمدنيين الأوكرانيين. وقال الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف، مساء أمس الأول السبت، إن القوات الروسية والقوات الانفصالية المدعومة من موسكو تسيطر الآن على سيفيرودونيتسك والقرى المحيطة بها. وأضاف أنه تم إحباط محاولة القوات الأوكرانية تحويل مصنع «أزوت إلى مركز مستعمل للمقاومة».

ومع سقوط سيفيرودونيتسك بيد القوات الروسية، انتقلت المعركة إلى مدينة ليسيتشانسك على الجهة المقابلة من النهر غربي سيفيرودونيتسك. وكانت غارات جوية روسية منذ 5 يونيو/حزيران الحالي. وقال قائد الشرطة الأوكرانية إيهور كليمينكو إن خمسة أشخاص على الأقل أصيبوا في القصف. وقال حاكم منطقة كييف أوليكسي كوليبا، على «تيليغرام»: «أسقط الدفاع المضاد للطائرات صاروخاً قرب». في منطقة كييف، وسقطت شظايا على قرية». وأكد النائب الأوكراني أوليكسي غونشارينكو أن الروس أطلقوا 14 صاروخاً على كييف ومنطقتها.

في المقابل، دافعت موسكو عن نفسها، نافية أن تكون استهدفت منطقة سكنية في كييف. وقالت وزارة الدفاع الروسية، في بيان، إن «الهدف كان مصنع أرتيوم للأسلحة بوصفه بنية تحتية عسكرية»، لافتة إلى استهداف الموقع نفسه في إبريل/ نيسان الماضي. وأكدت وزارة الدفاع أن القول إن «القوات الروسية هاجمت أهدافاً مدنية في كييف هو معلومة كاذبة»، مشيرة إلى أن الصاروخ الروسي «أصاب تحديداً مصنع ارتيوم». ولفتت إلى أن الأضرار التي لحقت بمبنى سكني مجاور سببها صاروخ أوكراني مضاد للطائرات. وقالت «لم تسجل أضرار فقط في الجهة العليا بل أيضاً في الجهة السفلى، الأمر الذي يؤكد فرضية سقوط» صاروخ دفاعي أوكراني.

في غضون ذلك، تسعى القوات الروسية إلى ابتلاع آخر معقل أوكراني متبق في منطقة لوغانسك الشرقية، لكسب مزيد من زخمها بعد أن سيطرت بالكامل، أمس الأول، على مدينة سيفيرودونيتسك والمصنع الكيميائي الذي يتحصن فيه مئات من الجنود والمدنيين الأوكرانيين. وقال الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف، مساء أمس الأول السبت، إن القوات الروسية والقوات الانفصالية المدعومة من موسكو تسيطر الآن على سيفيرودونيتسك والقرى المحيطة بها. وأضاف أنه تم إحباط محاولة القوات الأوكرانية تحويل مصنع «أزوت إلى مركز مستعمل للمقاومة».

ومع سقوط سيفيرودونيتسك بيد القوات الروسية، انتقلت المعركة إلى مدينة ليسيتشانسك على الجهة المقابلة من النهر غربي سيفيرودونيتسك. وكانت

> تفقد سيرغي شويغو وحدات روسية تشارك بحرب أوكرانيا

> أكد بايدن لشولتز ضرورة بقاء الغرب موحدا بمواجهة روسيا

ليسيتشانسك وسيفيرودونيتسك بمثابة النقطة المحورية للهجوم الروسي الذي يهدف إلى الاستيلاء على منطقة دونباس بأكملها، وتدمير القوات الأوكرانية المدافعة عنها، والتي تعتبر الأكثر قدرة وتمرساً في القتال من القوات المسلحة للبلاد.

وقال رئيس المخابرات العسكرية الأوكرانية كيريلو بودانوف، في تصريح لوكالة «رويترز»، إن أوكرانيا تنفذ «إعادة تنظيم تكتيكي» من خلال سحب قواتها من سيفيرودونيتسك. وأضاف أن «القوات الروسية تستخدم أساليب تكتيكية استخدمتها في ماريوبول، وهو محو المدينة من على وجه الأرض»، مشيراً إلى أنه «نظراً للوضع الحالي، فإن التمسك بالدفاع عن الأنفاض والحقول المفتوحة لم يعد ممكناً لذا تغادر القوات الأوكرانية إلى أرض أعلى لتواصل عمليات الدفاع».

وأعلنت روسيا، أمس الأحد، أنها ضربت ثلاثة مراكز للتدريب العسكري في شمال أوكرانيا وغربها، بقع أحدها على مقربة من الحدود البولندية. وقالت وزارة الدفاع الروسية في بيان إن هذه الضربات نفّذت «بأسلحة عالية الدقة للقوات الجوية الروسية وبصواريخ (كروز) من نوع كاليبر». ومن بين الأهداف المستهدفة مركز للتدريب العسكري تابع للقوات الأوكرانية وبقع في ستاريتشي في منطقة لفيف على مسافة 30 كلم تقريباً من الحدود البولندية. في المقابل، وسعياً إلى المزيد من تضييق الخناق على روسيا، أعلنت دول مجموعة السبع حظر واردات الذهب الجديدة من روسيا عندما بدأت قمتها في جبال الألب في بافاريا بألمانيا أمس الأحد، وهي خطوة يأمل القادة أن تزيد من عزلة موسكو اقتصادياً بسبب غزوها لأوكرانيا. وذكر بايدن، في تغريدة، أن روسيا «تجني عشرات المليارات من الدولارات» من بيعها للذهب، وهو ثاني أكبر صادراتها بعد الطاقة. وبانتظار قرار جماعي في ختام أعمال القمة غداً الثلاثاء، أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة وكندا واليابان حظر استيراد الذهب المستخرج حديثاً في روسيا وليس الذهب الذي تم الحصول عليه قبل فرض الحظر. وأعلنت الرئاسة الفرنسية أن باريس تؤيد وضع «حدّ أقصى لأسعار النفط على مستوى «الدول المنتجة»، بهدف كبح ارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب في أوكرانيا. وقال قصر الإليزيه إن باريس «لا تعارض في المبدأ» الاقتراح الأميركي وضع سقف للأسعار الآتية من روسيا، لكن «ما سيكون أقوى بالنسبة إلينا هو أن نضع حدّاً أقصى لأسعار النفط القادم من كافة الدول المنتجة».

وأكد بايدن للمستشار الألماني أولاف شولتز أن الغرب يجب أن يبقى موحّداً في مواجهة الحرب الروسية على أوكرانيا. وقال بايدن لشولتز، خلال لقاء قبيل قمة لمجموعة السبع في منتجع بجبال الألب البافارية، «علينا أن نبقى معًا». واعتبر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان يأمل في أن «ينقسم حلف شمال الأطلسي ومجموعة السبع بطريقة ما، لكنّنا لم نفعل ولن نفعل ذلك». ووصف ألمانيا بأنها «أقرب حليف» للولايات المتحدة. وأشاد بشولتز، معتبراً أنه كان له «تأثير رائع على سائر أوروبا للتحرك، خصوصاً في ما يخص أوكرانيا».

وأعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عزمه المشاركة عبر الفيديو في قمة مجموعة السبع اليوم الإثنين، ليطالب مجدداً بإرسال أسلحة ثقيلة لمواجهة قوة النار الروسية. وقال، في بيان: «إنها خطوة في الحرب - صعبة أخلاقياً وصعبة عاطفياً. الأمر لا يتعلق بتدمير بنيتنا التحتية فقط، بل بضغط محسوب على مشاعر السكان». وأضاف: «لن يكسر أي صاروخ روسي أو قصف روح الأوكرانيين». ودعا مجدداً إلى تقديم مساعدة غربية بالأسلحة والأنظمة المضادة للطائرات إلى أوكرانيا، معتبراً أن العقوبات «غير كافية». واعتبر وزير خارجية أوكرانيا دميترو كوليبا أنه لا بد لدول مجموعة السبع الرد على الضربات الصاروخية التي وجهتها روسيا لكييف بفرض مزيد من العقوبات على موسكو وتقديم المزيد من الأسلحة الثقيلة لكييف.

ومع دخول أكبر معارك برية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية شهرها الخامس، بدأ التحالف الغربي الذي يدعم كييف إظهار علامات على الإجهاد والتعب، خصوصاً أنه كان للحرب تأثير ضخم على الاقتصاد العالمي والأمن الأوروبي، وهو ما حذّر منه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون خلال اجتماع مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، معتبراً أن «أي محاولة» للتوصل إلى «حلّ تفاوضي الآن في أوكرانيا سيؤدي إلى إطالة حالة «انعدام الاستقرار العالمي»، وقال متحدث باسم الحكومة البريطانية، في بيان، إن الزعيمين توافقا أثناء لقاء على هامش قمة مجموعة السبع في ألمانيا، على أن الوقت الحالي هو «لحظة حساسة في تطور النزاع، وأنه من الممكن قلب مسار الحرب»، مشيراً إلى أنهما اتفقا على «تعزيز» دعم كييف عسكرياً. وأضاف أن «رئيس الوزراء خطوة في الحرب - صعبة أخلاقياً وصعبة عاطفياً. الأمر لا يتعلق بتدمير بنيتنا التحتية فقط، بل بضغط محسوب على مشاعر السكان». وأضاف: «لن يكسر أي صاروخ روسي أو قصف روح الأوكرانيين». ودعا مجدداً إلى تقديم مساعدة غربية بالأسلحة والأنظمة المضادة للطائرات إلى أوكرانيا، معتبراً أن العقوبات «غير كافية». واعتبر وزير خارجية أوكرانيا دميترو كوليبا أنه لا بد لدول مجموعة السبع الرد على الضربات الصاروخية التي وجهتها روسيا لكييف بفرض مزيد من العقوبات على موسكو وتقديم المزيد من الأسلحة الثقيلة لكييف.

ومع دخول أكبر معارك برية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية شهرها الخامس، بدأ التحالف الغربي الذي يدعم كييف إظهار علامات على الإجهاد والتعب، خصوصاً أنه كان للحرب تأثير ضخم على الاقتصاد العالمي والأمن الأوروبي، وهو ما حذّر منه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون خلال اجتماع مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، معتبراً أن «أي محاولة» للتوصل إلى «حلّ تفاوضي الآن في أوكرانيا سيؤدي إلى إطالة حالة «انعدام الاستقرار العالمي»، وقال متحدث باسم الحكومة البريطانية، في بيان، إن الزعيمين توافقا أثناء لقاء على هامش قمة مجموعة السبع في ألمانيا، على أن الوقت الحالي هو «لحظة حساسة في تطور النزاع، وأنه من الممكن قلب مسار الحرب»، مشيراً إلى أنهما اتفقا على «تعزيز» دعم كييف عسكرياً. وأضاف أن «رئيس الوزراء خطوة في الحرب - صعبة أخلاقياً وصعبة عاطفياً. الأمر لا يتعلق بتدمير بنيتنا التحتية فقط، بل بضغط محسوب على مشاعر السكان». وأضاف: «لن يكسر أي صاروخ روسي أو قصف روح الأوكرانيين». ودعا مجدداً إلى تقديم مساعدة غربية بالأسلحة والأنظمة المضادة للطائرات إلى أوكرانيا، معتبراً أن العقوبات «غير كافية». واعتبر وزير خارجية أوكرانيا دميترو كوليبا أنه لا بد لدول مجموعة السبع الرد على الضربات الصاروخية التي وجهتها روسيا لكييف بفرض مزيد من العقوبات على موسكو وتقديم المزيد من الأسلحة الثقيلة لكييف.

ومع دخول أكبر معارك برية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية شهرها الخامس، بدأ التحالف الغربي الذي يدعم كييف إظهار علامات على الإجهاد والتعب، خصوصاً أنه كان للحرب تأثير ضخم على الاقتصاد العالمي والأمن الأوروبي، وهو ما حذّر منه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون خلال اجتماع مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، معتبراً أن «أي محاولة» للتوصل إلى «حلّ تفاوضي

عناصر من الدفاع الأوكراني خلال إخراج مصاب من مبنى أصيب بصاروخ روسي في كييف أمس (Getty)

تقرير

الغزو يهدد حكومة دراغي

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

ظاهرياً، يبدو رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي متوافقاً مع الأطراف الأوروبية في الموقف من الغزو الروسي لأوكرانيا، لكن في أروقة الحكم في روما الأمور مختلفة، مع تزايد الحديث عن محاولات روسية للتأثير على وحدة مواقف القارة العجوز. وزيارة دراغي إلى كييف على متن قطار ليلي، برفقة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتز، في 16 يونيو/ حزيران الحالي، لا تعني أنه بدّد القلق حيال صمود المواقف الغربية المشتركة، واستمرار الجدية في التصدي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وعلى وقع ما جرى في صوفيا، يومي الأربعاء والخميس الماضيين، بإسقاط رئيس الحكومة البلغارية، الأوروبي-الغربي الهوى، كيريل بيتكوف، عبر حجب الثقة عنه في البرلمان، من خلال اليمين القومي الشعبوي، وبدعم رئيس الدولة المتهم بموالاة موسكو، رومين رادييف، تبدو الأمور في روما غير مبشرة. فالأوضاع الاقتصادية في البلد العضو في مجموعة السبع الكبار ليست بخير. وجاءت أزمة الطاقة وارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم، في سياق غربي عام، لتعقّد الأمور، وتصب في خانة معسكر يحسب منذ زمن على أنه «ودود مع فلاديمير بوتين».

ماريو دراغي، وهو أيضاً أوروبي الهوى، لا يحسب على تيار سياسي، وقد استطاع أن يشكل حكومة ائتلافية بعد خضات كثيرة عاشتها حكومة سلفه، جوزيبي كونتي، لكنه اليوم، وعلى وقع ضغوط داخلية، يعيش خلخلة يمكن أن تطيح به وبالعمل الأوروبي المشترك تجاه روسيا. حلفاء بوتين على الساحة الإيطالية، وأكثرهم علاقة بدوائره، هم من معسكر اليمين القومي، ويُنظر إليهم كحصان طروادة لموسكو. والسجالات التي شهدتها روما حول دعم أوكرانيا بالسلاح لمقاومة الغزو الروسي وتَرت علاقة دراغي ببعض أحزاب البرلمان، التي تعتقد أن الغرب يتحمّل مسؤولية ما يجري في أوكرانيا، أكثر مما تتحمل موسكو.

وتعيش حركة «النجوم الخمسة» انقسامات أدت بزعيمها السابق ووزير الخارجية، لويجي دي مايو، إلى التعبير عن غضبه من وجود معسكر في حركته يعارض تسليح أوكرانيا، بل يحسب على أنه أقرب إلى الكرملين. ومن المثير أن رئيس الحكومة السابق، جوزيبي كونتي، يرفض أيضاً مسألة دعم أوكرانيا بالسلاح، باعتبار أن ذلك «يطيل أمد الحرب ويفاقمها». وهو يدعو في الوقت نفسه إلى «الحوار مع بوتين». ويبدو أن كونتي لا يغرّد بعيداً عن الشارع، على وقع الأزمات الاقتصادية. فقط أظهر استطلاع لمحطة التلفزيون الإيطالية «Rai1» أن 45 في المائة من الإيطاليين يعارضون إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا. وكان استطلاع أجراه «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» أخيراً، في عشر دول أوروبية، وشمل 8 آلاف مواطن أوروبي، قد أظهر ميلاً في الشارع الإيطالي بنسبة 52 في المائة للوصول إلى تفاهم سلمي مع موسكو. وعلى الرغم من اعتبار 56 في المائة أن بوتين مسؤول عن الحرب، حمّل 27 في المائة الغرب مسؤولية حرب أوكرانيا.

تزداد المخاوف من الآثار السلبية لما يُعتبر «تدخلات روسية» في الساحات السياسية الحزبية الغربية، في سياق التعهد الأوروبي بخفض واردات النفط من روسيا بنحو 90 في المائة، وانتهاج موسكو، وفقاً لما يقرأ متخصصون اقتصاديون في أوروبا، خفض إمدادات الغاز حتى تتأزم الأمور قبيل التوصل إلى بدائل. وهذه المرة، ينم النظر بجدية إلى انقلاب الوضع في بلغاريا، كنموذج على ما يمكن أن يطاول حكومة دراغي في روما. قبل وصول دراغي إلى رئاسة الحكومة في فبراير/ شباط من العام الماضي كانت الشكوك الغربية تتزايد بشأن التزام روما بعلاقتها المتجذرة مع أوروبا بدل المزيد خزانات الوقود قريباً.

> دعم أوكرانيا بالسلاح وتَر علاقة دراغي بأحزاب بالبرلمان

الضغوط الداخلية يمكن أن تطيح دراغي (ليار هاركو تاكا/ Getty)

متابعة

حل الكنيست: «الحريديم» يحاول تشكيل حكومة برئاسة نتنياهو

على الرغم من أنه لم يبق سوى ساعات لحل الكنيست، فإن زعيم حزب «يهدوت هتوراة» الحريدي، موشيه غافني، يحاول تشكيل حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

فيما يتوقع أن يبدأ بحث حل الكنيست الإسرائيلي ابتداء من اليوم الإثنين، بذل زعيم حزب «يهدوت هتوراة» الحريدي، موشيه غافني، جهوداً ومساعي أخيرة لمحاولة تشكيل حكومة بديلة للحكومة الإسرائيلية الحالية، التي عقد رئيسها نفتالي بينت آخر اجتماع لها، أمس الأحد، متحدثاً عن تحقيقها «إنجازات كبيرة» خلال فترة قصيرة.

ومن المقرر أن يستأنف الكنيست مداولاته لإعداد قانون حل الكنيست للقراءات الرسمية الثلاث، وأن يجري التصويت على حل الكنيست النهائي بدءاً من اليوم الإثنين وانتهاء بالغد. وفي حال إقرار القانون نهائياً، سيتسلم وزير الخارجية الحالي يئير لبيد رئاسة حكومة تصريف الأعمال بشكل رسمي، وتبدأ مع ذلك أيضاً معركة الانتخابات الرسمية، التي بقي أن تتفق الأحزاب المختلفة على موعدها، الذي يرجّح أن يكون بين 25 أكتوبر/تشرين الأول وبداية نوفمبر/تشرين الثاني المقبلين.

وذكر موقع صحيفة «معاريف»، أمس الأحد، أن إقرار قانون حل الكنيست بالقراءة التمهيدية، الأسبوع الماضي، دفع غافني إلى السعي لتشكيل حكومة بديلة، خشية من أنه سيكون الشخص الذي سيستقبل الرئيس الأميركي جو بايدن، بالرغم من أن جدول زيارة بايدن يشمل أيضاً لقاء مع نتنياهو.

ويراهن غافني على أنه مع تمرير قانون حل الكنيست بالقراءة التمهيدية، فإن ساعر والثلاث، ما سيشكّل خطراً كبيراً على فرص «الليكود» ورئيسه بنيامين نتنياهو في الانتصار في الانتخابات المقبلة.

وكثّف غافني جهوده في اليومين الماضيين، في ظل تأكيد الاستطلاعات الأخيرة أنه على الرغم من ازدياد قوة «الليكود» وارتفاعها إلى 34-36 مقعداً مقابل 29 مقعداً يملكها «الليكود» حالياً، فإن نتنياهو غير قادر على تشكيل حكومة ائتلاف تتمتع بتأييد 61 نائباً من أصل 120 نائباً في الكنيست. وبحسب «معاريف» فإن غافني يحاول إقناع نتنياهو بتقديم تنازلات لصالح جدعون ساعر، رئيس حزب «تكفاه حدشاه» ووزير القضاء في الحكومة الحالية، ومنحه ضمانات مقابل انضمامه لمعسكره، وتشكيل حكومة بديلة بدلاً من الذهاب إلى انتخابات جديدة.

كما يقترح غافني، الذي أكد الموقع أنه يجري في الأيام الأخيرة اتصالات أيضاً مع حزب «كاحول» بقيادة بني غانتس، أن يدرس نتنياهو جدياً فكرة تشكيل حكومة مع ساعر أي من الاثنين، ساعر أو غانتس، وأن يبدي مرونة في المفاوضات معهما، أن خوض معركة انتخابية، يكون فيها يئير لبيد رئيساً لحكومة تصريف الأعمال، سيمنح لبيد أفضلية كبيرة في فرض أجندته الانتخابية، وتحديد مسار المعركة الانتخابية، خصوصاً أنه سيكون الشخص الذي سيستقبل الرئيس الأميركي جو بايدن، بالرغم من أن جدول زيارة بايدن يشمل أيضاً لقاء مع نتنياهو.

ويراهن غافني على أنه مع تمرير قانون حل الكنيست بالقراءة التمهيدية، فإن ساعر ونتنياهو قد يغيرا موقفيهما، لا سيما أن الاستطلاعات تتنبأ أيضاً بتراجع قوة حزب ساعر. في المقابل، أكد المقرّبون من حزب «تكفاه حدشاه» نفي أي تغيير على موقفه المعلن، بالمشاركة في الانتخابات الوشيكة بشكل مستقل، ورفضه، المعلن على الأقل، تشكيل حكومة بديلة. ويشي ذلك بأن حصول مشروع قانون حل البرلمان على الأغلبية في الكنيست المؤلف من 120 مقعداً سيكون يسيراً.

من جهة ثانية، اعتبر بنيت، خلال اجتماع المجلس الوزاري المصغر، أن حكومته أدارت الدولة «لفترة قصيرة لكنها حققت إنجازات كبيرة». وأكد خلال الاجتماع الأسبوعي أنه «قريباً ولأسف ستنتهي دولة إسرائيل نحو الانتخابات»، مضيفاً: «كانت الحكومة ممتازة واعتمدت على ائتلاف معقد». وتابع: «هناك مجموعة عرقت كيف تضع الخلافات الأيديولوجية جانباً وترتقي وتعمل من أجل دولة إسرائيل» وذلك في إشارة إلى تحالفات أحزاب اليمين واليسار وحزب عربي. وقال بينت إن «هناك حكومات استمرت لكنها حققت القليل، خدمت حكومتنا لفترة قصيرة لكن حققت إنجازات عظيمة».

وكان ائتلاف بنيت واجه انتكاسات عدة في الأسابيع الأخيرة. ولإضعافه بشكل أكبر وجهت المعارضة ضربة له في 6 يونيو/ حزيران الحالي عبر إسقاط تطبيق القانون الإسرائيلي (قانون الطوارئ) على المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، والذي ينظم حياتهم وفق القانون المدني الإسرائيلي، وليس وفق الأنظمة العسكرية المعمول بها في الضفة الغربية المحتلة. وصوّت 52 عضواً من أعضاء الكنيست لصالح القانون، فيما عارضه 58 عضواً، بينهم عضوا الكنيست مازن غنايم وغيداء رينواي زعبي، وهما من كتلتي الائتلاف الحكومي الحالي. إذ ينتمي غنايم لحزب القائمة الموحدة برئاسة منصور عباس، بينما تنتمي غيداء رينواي زعبي لحزب ميرتس اليساري. وكان بنيت أعلن، أخيراً، أنه قرر الذهاب إلى انتخابات مبكرة لعدم قدرة الحكومة على تجديد القانون.

> رفض حزب «تكفاه حدشاه»، بزعامة ساعر، تشكيل حكومة بديلة

الحدث

حراك الزبيدي يثير قلقاً
لا تقدّم في مفاوضات تعز

> لا تزال المفاوضات حول فتح طرق تعز بلا تقدّم، بل عادت إلى نقطة الصفر، في ظل اتهامات حكومية للحوثيين بالتعنّت

تعز، عدن ـ **العربي الجديد**

على الرغم من استمرار سريان الهدنة في اليمن للشهر الثالث على التوالي، بعد تمديدها لشهرين إضافيين إثر انتهاء أول جولة منها في 2 يونيو/ حزيران الحالي، فإنها لم تسمح بعد بتسوية الخلافات حول أبرز القضايا المطروحة للنقاش راهناً، وهي فتح الطرقات في تعز المحاصرة. وأعلن رئيس فريق الحكومة في مفاوضات فتح الطرق، عبد الكريم شيبان، أن «المفاوضات مع الحوثيين بخصوص فتح طرق تعز عادت إلى نقطة الصفر، ولم تحقق تقدماً، بسبب تعنّت الجماعة». وقال شيبان، خلال مؤتمر صحافي عقده أمس الأحد في مدينة تعز، وفق وكالة «الأناضول»، إن جماعة الحوثي «ترفض تنفيذ بنود اتفاق الهدنة الأممية ومقترح المبعوث الأممي هانس غروندبرغ بشأن فتح الطرق في تعز». ولفت إلى أنّ «الطريق التي عرض الحوثيون فتحها لا تصلح نهائياً للاستخدام، ولا تستطيع أن تمر منها سيارات الدفع الرباعي فكيف بشاحنات المواد الغذائية». وتابع: «كما فتحنا مطار صنعاء وميناء الحديدة وهي منافذ يعرفها العالم؛ نريد طريقاً معروفاً في تعز يعرفه العالم». وحذّر من أن «الهدنة ستنهار إذا لم يضغط المجتمع الدولي على الحوثيين لفتح طرقات تعز». وكان الحوثيون قد أعلنوا الثلاثاء الماضي الموافقة على فتح طريقين من أصل 5 في تعز ومحافظات أخرى في «مرحلة أولى»، في ردّهم الرسمي على مقترح أممي بهذا الشأن. وتغلق جماعة الحوثي عدة طرق مؤدية إلى مناطق سيطرة القوات الحكومية في تعز. وفي 6 يونيو/ حزيران الحالي، أعلن غروندبرغ في بيان أنه قدّم اقتراحاً معدلاً إلى وفدي الحوثي والحكومة اليمنية المشاركين في المفاوضات التي جرت في العاصمة الأردنية عمّان، لإعادة فتح الطرق تدريجياً، بما في ذلك آلية للتنفيذ، وضمانات لسلامة المسافرين المدنيين. ويدعو المقترح المنقح لإعادة فتح 5 طرق، بما فيها خط رئيسي مؤدٍّ إلى تعز، بهدف رفع المعاناة عن المدنيين وتسهيل وصول السلع.

في غضون ذلك، وعلى جبهة أخرى وتحديداً جنوبي اليمن، تثير تحركات لنائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» عيدروس الزبيدي، في عدن، الكثير من التساؤلات، خصوصاً بعد أن ظهر الأخير وهو يقوم بكل الأدوار نيابة عن رئيس مجلس القيادة رشاد العليمي الموجود في الرياض. ويتخوف مراقبون من استغلال الزبيدي غياب العليمي لترسيخ نفسه كالقيادي الأهم في مناطق سيطرة السلطات الشرعية اليمنية، وتحديداً في الجنوب، خصوصاً مع استمرار غياب العليمي الموجود في الرياض، التي وصل إليها منذ أيام بعد جولة رئاسية بدأها في الكويت والبحرين ثم مصر، واختتمها في قطر، ثم غادرها باتجاه السعودية العسكرية والهندة الإنسانية، لا سيما في ظل عودة ممارسات جماعة الحوثيين بمهاجمة الجبهات وتنفيذ الاغتيالات، واستهداف الجبهات. وأكدت المصادر أن العليمي سيعود حسب البرنامج والوقت المخطط والمعد مسبقاً لجولته الخارجية.

على الجبهة الأخرى، قالت مصادر مقربة من المجلس الانتقالي الجنوبي، لـ«العربي الجديد»، إن الزبيدي يمارس صلاحيات القانونية، وهناك تفاهم بينه وبين العليمي، وهو يقوم بدوره «كونه موجوداً في عدن، بينما أغلب قيادات المجلس خارج المدينة واليمن». وأضافت أن واجبه في قصر المعاشيق هو القيام بدوره كنائب لرئيس مجلس القيادة حتى عودة العليمي والنواب الآخرين، مشيرة إلى أن «الزبيدي ليس صدامياً، ويتعامل بمنطق مع الأوضاع الحالية التي يشهدها اليمن والتطورات الإقليمية، ويسعى لاستقرار الأوضاع والتخفيف من معاناة الناس».

> مسؤول حكومي: المفاوضات بخصوص تعز عادت لنقطة الصفر

> اتهامات للزبيدي باستغلال غياب العليمي وتخطي صلاحياته

من تحرك في تعز للمطالبة برفع الحصار عن المدينة (أحمد الباشا/ فرانس برس)

شرق غرب

بوتين يزور طاجيكستان وتركمانستان

ذكر التلفزيون الرسمي الروسي، أمس الأحد، أن الرئيس فلاديمير بوتين (الصورة)، سيزور طاجيكستان وتركمانستان، هذا الأسبوع، في ما سيصبح أول رحلة معروفة له إلى الخارج منذ قراره غزو أوكرانيا. وقال بافيل زاروبين مراسل قناة «روسيا 1» التلفزيونية الرسمية إن بوتين سيزور طاجيكستان وتركمانستان ثم يجري محادثات بعد ذلك مع الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو في موسكو.

(رويترز)

أميركا واثقة من موقف قوي للأطلسي بشأن الصين

نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول في البيت الأبيض، قوله أمس الأحد، إن الولايات المتحدة واثقة من أن وثيقة الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي ستتضمن لهجة «قوية» بشأن الصين، مضيفاً أن المفاوضات حول كيفية الإشارة إلى بكين ما زالت جارية. ويعمل الحلف على إعداد وثيقة استراتيجية جديدة تحدد أهدافه وقيمه، من المقرر الكشف عنها في قمة الحلف في مدريد الأسبوع المقبل.

(رويترز)

مقتل شرطيين في هجوم شمالي بنين

قالت مصادر أمنية في بنين لوكالة «رويترز» إن شرطيين قتلا وأصيب ثالث في هجوم على مركز للشرطة في شمال غرب البلاد أمس الأحد. وذكر ضابط شرطة أن مسلحين يشتبه بانهم متشددون اقتحموا مركز الشرطة في داساري وقتلوا شرطيين قبل التصدي لهم. وأضاف أن اثنين من «الإرهابيين» قتلا أيضا وأصيب عدد آخر. وأكد مصدر ثان في الشرطة وقوع الهجوم وعدد الضحايا.

(رويترز)

جونسون متحمس لإنشاء مجموعة سياسية أوروبية

أبدى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة) حماساً كبيراً للمشروع الذي اقترحته فرنسا حول إنشاء مجموعة سياسية أوروبية ستتيح «إعادة إشراك» بريطانيا في أوروبا بعد «بريكست»، وفق ما أعلنت الرئاسة الفرنسية أمس الأحد، عقب لقاء جمع جونسون والرئيس إيمانويل ماكرون على هامش قمة مجموعة السبع في ألمانيا. وقال قصر الإليزيه في بيان إن جونسون «يرغب في أن تكون هناك مساحة حيث يمكن فتح نقاش خارج الاتحاد الأوروبي».

(فرانس برس)

تركيا: الحبس ليوناني بتهمة التجسس

أصدرت السلطات القضائية التركية أمس الأحد بحبس مواطن يوناني يدعى محمد عمار إمبارا، على ذمة التحقيق بتهمة ممارسته أنشطة تجسس، وذلك غداة القبض علي

يتمسك ممثلو السلطة في الحوار الوطني في مصر باستبعاد المحسوبين على ثورة 25 يناير 2011، وبقاء إدارة الحوار في قبضة المحسوبين على معسكر «30 يونيو»، فيما تم الاتفاق مع ممثلي المعارضة على «استبعاد غير المسيطر عليهم»

الحوار الوطني في مصر

الإدارة للمحسوبين على «30 يونيو»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر سياسية مصرية عن كواليس ومستجدات المفاوضات الجارية بين المسؤولين في جهاز المخابرات العامة، الذي يدير الدعوة الرئاسية للحوار الوطني، وممثلين عن أحزاب وقوى سياسية أخيراً. وقالت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، إنه «حتى الآن لم يتفق الطرفان على اسم المسؤول عن أمانة الحوار، والأمر معلق حتى عودة المرشح السابق لرئاسة الجمهورية حمدين صباحي من لبنان، حيث يرأس المؤتمر القومي العربي المنعقد حالياً في بيروت».

وأوضحت المصادر أن «هناك توجهاً من قبل ممثلي السلطة برفض أي أسماء من المحسوبة على ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، لرئاسة أمانة الحوار، وحرص على أن تبقى إدارة الحوار في قبضة المحسوبين على معسكر «30 يونيو» دون غيرهم، وأن تقتصر المشاركة على «المؤمنين بـ30 يونيو» فقط، وهو ما يؤكد أن النظام سوف يحاور نفسه لا أكثر». وأوضحت المصادر أن الأيام القليلة الماضية شهدت شداً وجذباً واسعين بين الطرفين، بشأن تشكيل الأمانتين الفنية والعامة للحوار الوطني في ظل إصرار من جانب ممثلي أحزاب المعارضة على التمسك بعدد تمثيل متوازن.

وكشفت المصادر أنه بعد جولة طويلة من المفاوضات، تم التوافق على تشكيل أمانة فنية وعامة واحدة بدلاً من أمانتين، يكون عدد الأعضاء بها 15 عضواً، خمسة بينهم قانونيين ممثلين للسلطة و«المعارضة»، إضافة إلى 10 سياسيين، ممثلين للجانبين أيضاً. وكشفت المصادر أنه «لم يتم بعد حسم منصب الأمين العام، في ظل الترشيحات المطروحة من المعارضة والسلطة، حيث تبادل الجانبان رفض المقترحات الآخر». ولفتت إلى أن «ممثلي جهاز المخابرات العام رفضوا التوافق حول شخصية الأمين العام السابق لجامعة الدولة العربية عمرو موسى»، مشيرة إلى أنه «في الوقت الراهن يظل الاسم الأقرب والذي يتمتع بقبول نوعي من الجانبين هو الدكتور محمد غنيم، ولكن في الوقت ذاته طرح ممثلو النظام اسم جراح القلب العالمي الدكتور مجدي يعقوب كمرشح منافس لغنيم الذي رشحته المعارضة».

وكشفت المصادر أنه «خلال الساعات الماضية تم التوافق حول أسماء الأمانة الجديدة، وتضم من جانب المعارضة: سمير مرقص المفكر ونائب محافظ القاهرة السابق، بالإضافة إلى النائب البرلماني أحمد الشرقاوي، المحسوب على كتلة 25-30». كما كشفت المصادر أن «أعضاء الأمانة الـ15، بينهم 7 ممثلين لأحزاب الحركة المدنية، تم اختيارهم من جانب جهاز المخابرات العامة، من بينهم قيادي وعضو بالهيئة العليا لحزب الكرامة، وآخر عن حزب المحافظين، بالإضافة لممثل عن حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي».

رفض ممثلو جهاز المخابرات تولّي عمرو موسى منصب الأمين العام (Getty)

تمّ التوافق على تشكيل أمانة فنية واحدة بدلاً من أمانتين

وحسب المصادر فإنه من بين الأعضاء الذين طرحت «المعارضة» أسماءهم لشغل عضوية اللجنة المشرفة على الحوار: الكاتب الصحافي عبد الله السناوي، ونقيب الصحافيين السابق يحيى قلاش، والصحافي خالد البلشي، ونائب رئيس الوزراء الأسبق زياد بهاء الدين، ورئيسة حزب الدستور السابقة هالة شكر الله، ووزير التموين السابق جودة عبد الخالق، ونائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي إيهاب الخراط، والباحث السياسي وحيد عبد المجيد، الذي اعتذر بعد ذلك.

وأوضحت المصادر أنه تم التوافق بين ممثلي المعارضة والممثلين لجهاز المخابرات العامة على «استبعاد الأسماء المثيرة للجدل، وأصحاب المواقف «غير المسيطر عليها»، من الجانبين»، لافتة إلى أن «من بين الأسماء السبعة الممثلة للدولة في الحوار: مايا مرسي الأمين العام للمجلس القومي للمرأة». كما كشفت المصادر أن الاجتماعات «شهدت رفضاً قاطعاً من جانب ممثلي جهاز المخابرات العامة، لعدد من الشخصيات المطروحة من جانب ممثلي أحزاب الجبهة الديمقراطية، والذين كان من بينهم: عمرو الشوبكي نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بالإضافة إلى شخصيات أكاديمية أخرى»، إلا أنها بحسب المصادر «لا تلقى قبولاً لدى الأجهزة الأمنية المصرية، من بينهم أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة مصطفى كامل السيد».

وبحسب المصادر، فإنه «خلال الاجتماعات قال مسؤول أمني بارز، يشرف على إدارة المشهد الإعلامي والسياسي المصري، إننا لا نرغب في إغضاب أصدقائنا في جهاز الأمن الوطني، الذين أبدوا اعتراضهم على عدد من الأسماء المشاركة في الحوار»، مضيفاً، خلال أحد اللقاءات: «لا يصح أن يتم بعد ذلك أن يكون أحد تلك الأسماء عضواً في الأمانة العامة التي ستدير الحوار، وليس مشاركاً فقط». ولفتت المصادر إلى أنه «بعد التوافق على الشكل الجديد لإدارة الحوار ممثلاً في أمانة واحدة، والأسماء والأعضاء، سواء الأساسيين أو الاحتياطيين، تم إرجاء التوافق بشأن اسم الأمين العام»، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن «ممثلي المعارضة يقدمون كافة التسهيلات من أجل إنجاح الحوار وإنقاذ المشهد».

أما بالنسبة لقضية «مشاركة معارضة الخارج» في الحوار السياسي الذي دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي، قالت المصادر إن «مبادرات بعض الشخصيات المعارضة التي تعيش بالخارج، وإعلانها رغبتها في المشاركة بالحوار، مثل مبادرة المعارض المصري أيمن نور، وإبداء اهتمامه بالمشاركة عبر إرسال بريد إلكتروني لمسؤولة الأكاديمية الوطنية للتدريب المسؤولة عن تنظيم الحوار رشا راغب، وبريد آخر للمنسق العام للحوار ضياء رشوان، وضعت النظام المصري في موقف محرج أمام المجتمع الدولي، الذي يراقب بدوره مجريات الحوار».

وأوضحت المصادر أنه «في مقابل ذلك، وفي محاولة للالتفاف على الأمر، وضمان عدم مشاركة أي من معارضي «انقلاب الثلاثين من يونيو»، واقتصار المشاركة على معسكر «30 يونيو»، لجأ المنسق العام للحوار، ورئيس الهيئة العامة للاستعلامات ونقيب الصحافيين ضياء رشوان، إلى توجيه الدعوة إلى بعض الشخصيات المعارضة في الخارج». وقالت المصادر إن «لعبة تشتيت أي محاولة جادة للمشاركة السياسية قديمة ومعروفة، وتعبر عن قدرات محدودة للنظام ورجاله مثل ضياء رشوان». ومؤخراً أعلن المنسق العام للحوار ضياء رشوان عن انضمام ثلاثة أسماء ممن يسمون بمعارضة الخارج إلى الحوار الذي من المقرر أن ينطلق مطلع يوليو/ تموز المقبل. وأشار إلى أن الأسماء الثلاثة هي: أستاذ العلوم السياسي والبرلماني السابق عمرو حمزاوي الموجود في الولايات المتحدة، وكذلك الإعلامية جيهان منصور، بالإضافة إلى المستشار العلمي السابق والعالم المصري في وكالة الفضاء الأميركية (ناسا) عصام حجي.

حجي ينفي المشاركة بالحراك

نفى المستشار العلمي السابق والعالم المصري في وكالة الفضاء الأميركية (ناسا) عصام حجي، انضمامه إلى الحوار الوطني. وكتب، على حسابه الرسمي بموقع «تويتر» أخيراً: «أثمن كافة المشاركين، والقائمين على الحوار الوطني في مصر، لكن مجالي الوحيد في خدمة الوطن هو العلم والتعليم». مضيفاً: «لم ولن تكون لي مشاركة في أي حراك سياسي أياً كان اتجاهه وأهدافه، ولست في خصومة مع أي طرف مهما كان حجم الخلاف».

متابعة

فرنسا: أطول محاكمة تقترب من النهاية

تقترب أطول محاكمة في تاريخ فرنسا، وهي للمتهمين في اعتداءات 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، من خواتيمها، إذ سيصدر الحكم على المتهمين بعد غد الأربعاء

تنتهي، خلال الأسبوع الحالي، محاكمة المتهمين في قضية اعتداءات 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 في فرنسا، بإفادات للمتهمين الاثنين قبل أن تنسحب المحكمة الجنائية الخاصة لبدء مداولاتها. ويتوقع أن يصدر الحكم مساء بعد غد الأربعاء عقب أكثر من ست سنوات من ليلة الرعب التي سقط خلالها 130 قتيلاً ومئات الجرحى في باريس وسان دوني الضاحية القريبة للعاصمة الفرنسية، وسببت صدمة للبلاد. وفي ذلك اليوم، فتحت مجموعات متشددة مسلحة النار على شرفات مقاهٍ ومطاعم وهاجمت قاعة عروض «باتاكلان» خلال حفل موسيقي، بينما فجر ثلاثة انتحاريين أنفسهم بالقرب من استاد فرنسا خلال مباراة لكرة القدم بين فرنسا وألمانيا.

ولم تقدم المحاكمة «التاريخية» التي كانت أطول جلسات لمحاكمة جنائية في تاريخ القضاء الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت في الثامن من سبتمبر/أيلول الماضي، ردوداً على كل الأسئلة التي طرحها أطراف الادعاء المدني، البالغ عددهم 2500 شخص. وعلى الرغم من عدم توضيح كل النقاط، سمحت المحاكمة للناجين وعائلات الضحايا بإسماع أصواتهم أبعد من قاعة المحكمة في القصر العدلي الذي تحوّل إلى حصن لمدة عشرة أشهر تقريباً.

وتساءلت محامية الادعاء كامي اينوتييه، في بداية جلسات الاتهام، «ماذا سنتذكر من هذه الجلسة؟ ما هي الصور وما هي الكلمات التي ستبقى؟ بالتأكيد حكمكم. أسماء الراحلين وروايات الضحايا أخيراً، بلا شك». وأضافت أن «جلسات المحاكمة كانت تجسيداً لمجموع كل هذه المصائب، هذه الندوب وهذه الروايات التي حملت لنا مرآة لأناس منفتحين ومتسامحين في وجه الظلامية. قوة الناجين في مواجهة جبن الذين قتلوا. جمال الكلمات في مواجهة اللهجة التبسيطية لخطاب مبهم إلى حد الغثيان».

وطلب الادعاء الحكم بالسجن المؤبد غير القابل للخفض أو «المؤبد الفعلي»، وهو أشد عقوبة ينص عليها القانون الفرنسي، لصلاح عبد السلام، العضو الوحيد الذي لا يزال على قيد الحياة من المجموعات التي تسببت في مقتل 130 شخصاً في باريس وسان دوني. كما طلب أحكاماً بالسجن لفترات تتراوح بين خمس سنوات والمؤبد لـ19 متهماً آخرين، بينهم ستة حوكموا غيابياً. وقالت محامية الادعاء في نهاية المرافعات إن «الإرهاب هو الطمأنينة المستحيلة. لن يكون لحكمكم فضل إصلاح هذا الستار الممزق وإعادة الطمأنينة للضحايا، ولن يشفي الجروح الظاهرة وغير المرئية ولن يعيد الموتى إلى الحياة، لكنه يمكن أن يؤكد لهم على الأقل أن الكلمة الأخيرة هنا هي العدالة والقانون». وطلب الادعاء الحكم المؤبد لصلاح عبد السلام وأربعة متهمين آخرين هم محمد عبريني وسفيان العياري وأسامة كريم ومحمد البقالي، يمثلون أمام المحكمة بصفتهم «شركاء» في القتل. كما طلب الحكم نفسه لخمسة من المتهمين الستة الغائبين وقتلوا على الأرجح في سورية والعراق، بمن فيهم البلجيكي أسامة عطار الذي يعتقد أنه مدبر الهجمات.

وخلال الأسبوعين الماضيين، ذكّرت هيئة الدفاع عن المتهمين الـ14 الذين حضروا الجلسات (11 موقوفاً وثلاثة أحرار) المحكمة، التي يرأسها جان لوي بيريي، بأنه حتى «محاكمة تاريخية» لا يمكنها أن تتجاوز احترام القواعد، أي «تطبيق الإجراءات الجزائية وحقوق كل طرف». وقالت ليا دوردي، محامية الجزائري عادل حدادي الذي طلب الادعاء معاقبته بالسجن 20 عاماً: «لا أطلب منكم سوى العمل كالمعتاد». أما منيا عرب تيغرين، محامية علي الحداد أصوفي، فقد قالت: «أطلب منك (القاضي) مقاومة الرغبة البشرية في جعل المحاكمة ثأراً». وطلب الادعاء لموكلها السجن 16 سنة.

وبعد إفادات المتهمين اليوم الإثنين، ستنتقل هيئة المحكمة إلى ثكنة للتداول. وسيبقى القضاة الخمسة الذين يشكلون محكمة الجنايات الخاصة وبدلاؤهم الأربعة في هذه الثكنة «الآمنة» التي ما زال مكانها «سرياً»، من دون إمكانية مغادرتها حتى إصدار الأحكام على المتهمين. وقال بيريي، الجمعة الماضي بعد انتهاء مرافعات الدفاع: «لا أعرف كم من الوقت ستستغرق المداولات». وأضاف أن «المهم أن نتخذ القرار في الوقت المناسب»، مشيراً إلى أنه لا يستطيع تحديد الوقت الصحيح الذي سيصدر خلاله الحكم هذا الأربعاء.

(فرانس برس)

■ ليست مصادفة أن يوجد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في #السعودية لأداء فريضة الحج؛ مع زيارة #الكاظمي إلى المملكة ثم إلى #إيران!

■ كوندوليزا رايس تحدثت سابقاً عن فوضى خلاقة تعصف بالمنطقة، تُفضي لشرق أوسط جديد، هذا ما يتحدث عنه اليوم الأميركيون وبعض زعماء العرب الذين يشجعون وجود «ناتو شرق أوسطي» لا يُخفي بعضهم أنّ «إسرائيل» جزء منه و#إيران هي التهديد الرئيسي فيه. الواضح أنّ ما بعد زيارة بايدن لن يكون كما قبلها.

■ من المأثورات في حلّ العقد بالدول كثيرة التعقيدات والعقد... يقال: إذا أردت أن تحل مشكلة استعصى عليك حلها... شكل لها لجنة! #اليمن يريد قانوناً يمشي فوق رأس الجميع، أما اللجنة يشتي (يراد) لها لجنة لمراقبة سير عملها.

■ إعادة بناء وهيكلة الجيش والأمن في #اليمن في ظروف الحرب والمليشيات المسلحة تشكل تحدياً كبيراً لكنّها تظل حجر الزاوية في تأمين متطلبات #السلام ومنع عودة العنف والحروب مستقبلاً إذا تم تحقيقه وفق قواعد مهنية وعلمية وبموجب عقيدة عسكرية وأمنية جامعة!

■ هل تعلم؟ بغداد عاصمة العراق وفي عام 2022 فيها إشارة مرور واحدة تعمل، وهي في المنطقة الحكومية!!!

■ بوتين صبّح على كييف بصواريخ كروز أصابت مبنى سكنياً من 19 طابقاً، والمدنيون تحت الأنقاض. #أوكرانيا #روسيا

■ تدمير بوتين لمدن #أوكرانيا يشبه تماماً تدميره لمدن #سورية منذ غزو 2015. ديكتاتور ومجرم حرب... عدو للحرية والإنسان، يستخدم ما لديه من أسلحة لاحتلال الدول وإخضاع الشعوب... العقوبات وحدها لا تكفي للتخلص من شرور المستبدين.

■ ولأنّ التاريخ العربي في فلسطين هو الأطول والأثبت، فوجود «إسرائيل» أمر طارئ #فلسطين

■ الاحتلال يقوم باقتحامات متكررة للمسجد الأقصى ليحاول فرض التقسيم الزماني والمكاني على #المسجد_الأقصى